

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



"المحاسبين" نظمت ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة بمشاركة وحضور متميز



"المحاسبين" نظمت تدريب ميداني
لطلبة "الدراسات التجارية"



"المحاسبين" عقدت عموميتها
وأقرت كافة البنود



توقيع بروتوكول تعاون
مع "المحاسبين العرب"

ابشر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري



الدعم الحكومي 1500 دك | بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الطابوق الأبيض



مقابل كل 10 م³
من الطابوق الأبيض



الدعم الحكومي 1750 دك

بحد أقصى 100 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الخلط الخرساني الجاهز



الدعم الحكومي 8460 دك

بحد أقصى 450 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتج من منتجات الدعم السابقة



أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

15%

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

30%

بلاكات الكهرباء

10%

مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة

الأصباغ الداخلية

البلاط المتداخل / حجر التسوير

الكراسي وأحواض الزراعة

منتجات الإضاءة LED



NATIONAL INDUSTRIES COMPANY



شركة الصناعات الوطنية

@national_industries

www.nicbm.com

1 844 555



صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

افتتاحية العدد

"المحاسبين" .. دور تثقيفي وتعاون مستمر

تواصل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العمل على تطوير المهنة وتعزيز قدرات منتسبيها في مختلف القطاعات من خلال خطوات عملية تحقق استراتيجية العاملين في هذا المجال ، فقد وقعت الجمعية بروتوكول تعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب والذي يمقتضاه يتم الاستفادة من كافة الأنشطة والخدمات التي يقدمها الاتحاد في المجالات المختلفة وهو الأمر الذي يطور من قدرات العاملين في مجال المهنة ، ويسهم في الوقت ذاته ، في تبادل الخبرات بين الجانبين.

وإسهاماً من الجمعية في تعزيز الوعي لدى خريجي الثانوية بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة ، قامت الجمعية بتنظيم ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة والذي شارك فيه ممثلون عن الجامعات الخاصة وجامعة الكويت وشركات حكومية ، حيث تم تعريف المشاركين بأهمية مهنة المحاسبة ومدى الحاجة المتزايدة في بيئة الأعمال وكيف أن مهنة المحاسبة تزيد من قدرة الطلبة والطالبات في المرحلة الجامعية.

كما أن الملتقى كان فرصة كبيرة للتعرف على الإجراءات المطلوبة للالتحاق بتخصص المحاسبة في الجامعات المشاركة.

وواصلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التواصل مع عدة جهات حكومية وخاصة ، لتقديم خططها التدريبية والتي راعت احتياجات كافة الجهات ، مع العمل على انتقاء المدربين بعناية لكل برنامج على حدة ، حيث تجد البرامج المقدمة إقبالاً لافتاً بين مختلف الجهات.

وبالإضافة إلى تلك الأنشطة مع عدد من الجمعيات ، قامت الجمعية بالتواصل مع ممثلين للمنظمات المهنية الخليجية وتم بحث تفعيل وتعظيم سبل التعاون والتطوير بين الجانبين في المجالات المختلفة.

وتعمل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جاهدة على تنظيم المزيد من الفعاليات والأنشطة التي تطور قدرات المحاسبين وتعزز دور المهنة في بيئة الأعمال وتشجيع العاملين بها من خلال تقديم برامج ودورات وورش عمل تدريبية تلبى احتياجات في مجالات أعمالهم المتنوعة.

(حفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه)

المحتويات

6

"المحاسبين" نظمت ملتقى الجامعات
لتخصص المحاسبة

حصاد
الجمعية

10

"المحاسبين" وقعت بروتوكول تعاون مع
"المحاسبين العرب"

حصاد
الجمعية

16

دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS
في تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي

دراسات
وبحوث

26

الدور الحيوي لمجالس إدارات المؤسسات المصرفية
في الامتثال للجهات الرقابية بدولة الكويت

مقالات

40

"المحاسبين" قدمت لنزاهة مقترحات وتوصيات
حول قانون المناقصات العامة

أنشطة
الجمعية

45

"المحاسبين" شاركت في ندوة التركيز
يؤدي إلى النجاح

أنشطة
الجمعية

48

"المحاسبين" نظمت "قواعد الحوكمة المؤسسية
وتعزيز الشفافية والاستدامة"

برامج
تدريبية

54

ديوانية "المحاسبين" واصلت الانعقاد أسبوعياً

مناسبات

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

هيئة التحرير
The Board of Editors

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

د. فهد مطلق العازمي
Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي

Sabah Mubarak Al-Jalawi

رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

علي بدر الزوان

Ali Bader Al-Wazan

نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

فيصل عبدالمحسن الطبيخ

Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

أمين السر General Secretary

د. فهد مطلق العازمي

Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

أمين الصندوق Treasurer

راشد عوض الهطلاني

Rashid Awad Al Hatlani

عضو مجلس الإدارة Board Member

ضاري علي الهاجري

Dhari Ali Al-Hajri

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله سليمان الكندري

Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى

Abdullah Marawan Al-Aisa

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس

Abdullwahab Mishari Al-Faris

عضو مجلس الإدارة Board Member



مطابع المجموعة الدولية لاعمال الطباعة
INTERNATIONAL GROUP
PRINTING PRESS

AL-MOHASIBOON



kw_aaa



info@kwaaa.org



+965 22001002
+965 22001003



kw_aaa



www.kwaaa.org



+965 51700060

العدد (105)، يوليو، 2025، السنة الثانية والثلاثون

دورية - علمية - متخصصة

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

July, 2025 - No.(105)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

> Correspondence:

< المراسلات :

Should be addressed to: The Editor - in-

Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472

Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:

Al-Murajaa - State of kuwait

Tel.: +965 22001002 / 22001003

E-mail: info@kwaaa.org

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»

ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085

دولة الكويت

برقياً: المراجعة دولة الكويت

هاتف: +965 22001003 / 22001002

البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Advertisements:

< الإعلانات :

Agreements in this regard should be

made with the management of kuwaiti

Association of Accountants and Auditors

P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,

Tel.: +965 22001002 / 22001003

E-mail: info@kwaaa.org

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085

دولة الكويت

برقياً: المراجعة - الكويت

هاتف: +965 22001003 / 22001002

البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Subscriptions:

< الاشتراكات :

Kuwait & GCC Countries:

- 2.5 K.D for KAAA Members.

- 5 K.D for Individuals.

- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:

- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency
for Individuals.

Non Arab

- 80 \$ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges,
& Requests Should be Addressed to the
Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:

- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.

- 5 دنائير كويتية للأفراد.

- 8 دنائير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:

- 10 دنائير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.

- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الأجنبية:

- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.

- قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات
باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

> Price of one copy:

< سعر النسخة :

- 500 Filse for KAAA Members

- Kuwait And GCC countries one K.D or the
equivalent in local currency plus airmail
charges.

- Other countries:\$ 5 plus airmail charges.

- أعضاء الجمعية: 500 فلس

- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد
أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.

- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مشاركة متميزة من جامعات وكليات خاصة وحكومية "المحاسبين" نظمت ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة



الأدوار التي تقوم بها الجمعية لتوعية كافة فئات المجتمع بمهنة المحاسبة والمراجعة ودورها المتزايد في بيئة الأعمال. وقدمت الجامعات المشاركة في الملتقى تفاصيل الالتحاق بتخصص المحاسبة لديها والاجراءات الخاصة بالالتحاق.

تخصص مطلوب

وبين الجلاوي أن مهنة المحاسبة والمراجعة من بين التخصصات والمهن المطلوبة للبنوك والشركات في القطاعين العام والخاص، مع السعي لتكوين تلك المهنة لأهميتها المتزايدة في بيئة الأعمال.

واستدرك الجلاوي أن هناك الكثير من المبادرات التي تنوي الجمعية طرحها في المرحلة القادمة والتي تعزز من دور الجمعية في تطوير المهنة محليا واقليميا ودوليا.

تدريب وتأهيل

بدوره، لفت أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة، في ٢٢ يوليو، بمقر الجمعية، وسط حضور كبير من الطلبة وأولياء الأمور وبمشاركة ممثلين من عدة جامعات وكليات حكومية وخاصة، والتي تضمنت: الجامعة العربية المفتوحة والجامعة الدولية في الكويت وجامعة الشرق الأوسط الأميركية وكلية الدراسات التجارية وجامعة الخليج للتكنولوجيا وكلية بوكسهل الكويت.

مشاركة متميزة

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن المشاركة المتميزة للجامعات والكليات الخاصة والحكومية ساهم وبشكل كبير في الإجابة على كافة التساؤلات للطلبة المشاركين في المعرض وأولياء الأمور حول أهمية مهنة المحاسبة والمراجعة وما تقدمه الكليات والجامعات من مزايا للطلبة في مجال تخصص المحاسبة.

وبين الجلاوي أن الملتقى استهدف نشر الوعي بين الطلبة وأولياء الأمور بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة، وهو أحد أهم



صباح الجلاوي:

- المبادرة تستهدف توعية الطلبة وأولياء الأمور بمهنة المحاسبة ودورها
- الجمعية تستهدف تنظيم العديد من المبادرات المستقبلية التي تخدم كافة فئات المجتمع
- التعريف بتخصص مهنة المحاسبة والمراجعة الدور العملي المتزايد لها في بيئة العمل

وبما يلبي احتياجات بيئة الأعمال في كافة القطاعات. وتقوم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، بتقديم خدمات متنوعة لأعضائها العاملين والمنتسبين، كما تقوم بتقديم برامج ودورات تدريبية مهنية متنوعة وورش عمل مجانية تسهم في تطوير قدرات العاملين في مجال المهنة، بالإضافة لتقديم رؤاها الفنية في العديد من القوانين والتشريعات والقضايا الاقتصادية وتقديم تلك الرؤى لمتخذي القرار في الجهات الحكومية.

مطلق الجافور أن التجاوب الكبير من قبل الجامعات المشاركة أظهر الأهمية الكبيرة لمثل تلك المتلقيات في التعريف بتخصص مهنة المحاسبة والمراجعة والدور العملي المتزايد لمهنة المحاسبة في تطوير المهنة وتأهيل خريجي تخصص المحاسبة للعمل في القطاعين الحكومي والخاص.

وأضاف الجافور أن الجمعية حرصت على مشاركة عدد كبير من الطلبة وممثلي الجامعات والكليات الخاصة والحكومية.

وأشار الجافور أن مجلس ادارة الجمعية حرص على تنظيم المبادرات الرامية لتعزيز وتطوير المهنة وبما يخدم الأعضاء العاملين والمنتسبين

د. فهد الجافور:

- الجمعية تقدم الكثير من المبادرات التي تلبي احتياجات الأعضاء وبيئة الأعمال في كافة القطاعات
- الجمعية تسهم في تقديم الرؤى الفنية للعديد من القوانين لمتخذي القرار



على هامش فعاليات ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة



على هامش فعاليات ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة



في إطار تعزيز أواصر التعاون مع كافة الاتحادات والمنظمات المهنية "المحاسبين" وقعت بروتوكول تعاون مع "المحاسبين العرب"



صباح الجلاوي :

- البروتوكول يتيح
للجمعية الاستفادة من
كافة الخدمات المهنية
التي يقوم بها اتحاد
المحاسبين والمراجعين
العرب

د. جواد الشهيلي:

- البروتوكول يعكس رسالة
اتحاد المحاسبين العرب
في تطوير المهنة

بها اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب والذي
ينعكس إيجاباً على المهنة وأعضاء الجمعية في
مختلف القطاعات.

وبدوره، شدد رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين
العرب الدكتور جواد غانم الشهيلي أن
البروتوكول يأتي في إطار رسالة الاتحاد الرامية
لتطوير دور المهنة والارتقاء بها، والدفع بدورها
في تحقيق دور إيجابي في الاقتصاد.

في إطار حرصها المتواصل على تعزيز أواصر
التعاون مع المنظمات المهنية الدولية والإقليمية
والمحلية، وقعت جمعية المحاسبين والمراجعين
الكويتية بروتوكول تعاون مع اتحاد المحاسبين
والمراجعين العرب.

وقد وقع بروتوكول التعاون رئيس مجلس إدارة
الجمعية صباح مبارك الجلاوي ورئيس اتحاد
المحاسبين والمراجعين العرب الدكتور جواد غانم
الشهيلي، بحضور أمين عام اتحاد المحاسبين
والمراجعين العرب الدكتور فريد فوزي.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح
مبارك الجلاوي أن البروتوكول يتيح للجمعية
الاستفادة من كافة الخدمات المهنية التي يقوم

من 14 سبتمبر المقبل وحتى 26 نوفمبر المقبل .. وبواقع 132 ساعة تدريبية لمدة 11 أسبوعاً

"المحاسبين" تنظم الدورة التنشيطية الخاصة باختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات



صباح الجلاوي :

- الدورة تتضمن 4 مواد تشمل معايير المحاسبة والتدقيق والقانون والتكاليف
- منح أعضاء الجمعية خصماً 30% من إجمالي التكلفة وآخر موعد للتسجيل 7 سبتمبر المقبل
- خبراء متخصصون يقومون بتنفيذ الدورة في مقر الجمعية ويمكن الحضور عبر «زوم»
- حرص متواصل من الجمعية على التعاون مع كافة الجهات محلياً وخارجياً لتطوير المهنة

معايير المحاسبة الدولية

وأوضح أن مادة معايير المحاسبة المالية ستكون في الأربع أسابيع الأولى من الدورة، في الفترة من 14 سبتمبر إلى 5 أكتوبر 2025. وأضاف أن مادة محاسبة تكاليف ومحاسبة إدارية ستكون بواقع 12 محاضرة، وتقام من الأسبوع الخامس وحتى الأسبوع السابع من الدورة، في الفترة من 7 إلى؛ 27 أكتوبر المقبل. وبين أن مادة معايير التدقيق الدولية ستقام في الفترة من 28 أكتوبر إلى 12 نوفمبر وبواقع 10 محاضرات. ولفت أن مادة القانون سيتم إقامتها في الفترة من 16 إلى 26 نوفمبر 2025.

132 ساعة تدريبية

وأشار الجلاوي أن المواد التدريبية سيتم تنفيذها على أيدي خبراء ومتخصصون في المواد التي تتضمنها الدورة وبالشكل الذي يحقق الأهداف الخاصة بتمكين وتأهيل المتقدمين من التسجيل في سجل مراقبي الحسابات. وأوضح أن تنسيقاً كاملاً يتم بين الجمعية ووزارة التجارة لإعداد الدورة قبل وأثناء وبعد إجراء الاختبار بما يضمن سلاسة ومرونة التدريب.

وشدد الجلاوي أن الجمعية حريصة على تعزيز أواصر التعاون مع الجهات المعنية بمهنة المحاسبة محلياً وإقليمياً ودولياً لتطوير المهنة وأداء مزاويلها بالشكل الذي يسهم في تنمية وتطوير استراتيجيات المهنة.

تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدورة التنشيطية الخاصة باختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات في الفترة من 14 سبتمبر وحتى 26 نوفمبر من عام 2025.

30% خصم لأعضاء الجمعية

وسوف تقام فعاليات الدورة في مقر جمعية المحاسبين بميدان حولي من الساعة الخامسة وحتى الساعة الثامنة مساءً خلال الفترة المشار إليها، وسيتم منح أعضاء الجمعية خصماً قدره 30% من تكلفة البرنامج التدريبي مع سداد رسوم العضوية في موعد أقصاه 7 سبتمبر 2025، علماً بأنه في حال الترشح من قبل الجهات والمؤسسات العامة والخاصة ستكون تكلفة البرنامج للمواد الأربع الذي يتضمنهم الاختبار بقيمة 1000 دينار، علماً أن الدورة تقام أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع. كما يمكن للمشاركين حضور الدورة عبر برنامج زوم.

اهتمام متزايد

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الدورة التنشيطية لاختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات من بين الدورات الهامة التي تحرص الجمعية على إقامتها دورياً بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بشكل دوري.

وبين الجلاوي أن تلك الدورة تكتسب زخماً كبيراً واستعدادات كبيرة من قبل الجمعية لاستقبال الراغبين في التسجيل ومتابعتهم خلال الدورة وبعدها، مضيفاً أن الدورة تتضمن 132 ساعة تدريبية لعدد 11 أسبوعاً.

المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة



3 - سداد أي التزامات مالية حكومية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة بناءً على عرض الوزير وموافقة مجلس الوزراء.

4 - وفاء بالتزامات الوزارة تجاه الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة من خلال استخدام السندات الإذنية أو الصكوك، ويكون ذلك بناءً على عرض الوزير وموافقة مجلس الوزراء، وتحدد الوزارة العائد السنوي المناسب الذي يدفع على هذه الأدوات.

أما المادة الرابعة فجاء فيها، يحدد لسداد مبلغ القرض أو عملية التمويل أجل لا يجاوز خمسين سنة، يبدأ من تاريخ إبرام القرض أو التمويل متى تم على دفعة واحدة، فإذا كان مقسماً إلى شرائح يبدأ سريان الأجل بالنسبة لكل شريحة من تاريخ إبرام العقد أو التمويل الخاص بها.

وتدرج نفقات القرض أو عملية التمويل في حساب الاحتياطي العام. وبموجب المادة الخامسة، يجوز للوزير، وفقاً للقواعد والشروط التي يحددها، أن يفوض جهات أو هيئات للقيام نيابة عن الوزارة، بإبرام وإدارة وتنفيذ عقد القرض أو عملية

صدر المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة، والمعروف باسم «الدين العام».

وبينما اختصت المادة الأولى بالتعريفات، قالت المادة الثانية إنه «يؤذن للحكومة، خلال مدة لا تجاوز خمسين سنة من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون في اقتراض مبلغ ثلاثين مليار دينار كويتي كحد أقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل خلال هذه المدة.

ووفق ما أشارت إليه "القبس"، يبرم عقد القرض أو عملية التمويل على دفعة واحدة أو مقسماً إلى شرائح بالأساليب والأدوات المالية المتعارف عليها بالأسواق المالية المحلية والعالمية، ويدرج القرض أو عملية التمويل في حساب الاحتياطي العام».

وقالت المادة الثالثة، يكون إبرام وإدارة وتنفيذ عقد القرض أو عملية التمويل التحقيق أي من الأغراض الآتية:

1 - تمويل الموازنة العامة

2 - إعادة تمويل أو استبدال دين عام.

- يحدد الوزير إصدار وطرح وإدارة الأدوات المالية الصادرة وفق هذا المرسوم بقانون التي سيتم إدراجها في البورصة، ويتم تداولها طبقاً للقواعد التي تضعها هيئة أسواق المال

- السماح للحكومة بالاقتراض من السوق المحلي لمواجهة العجز الواقع بالميزانية العامة

- الاقتراض من مختلف الأسواق العالمية إضافة إلى السوق المحلي طبقاً للأساليب والأدوات المتعارف عليها

- من بين أدوات الاقتراض المسموح بها: الصكوك الإسلامية مع رفع الحد الأقصى لمبلغ القرض العام إلى عشرة آلاف مليون دينار كويتي

- تقدم الجهات التي يتم تفويضها وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون إلى الوزير تقارير دورية في نصف ونهاية السنة المالية بشأن تنفيذ هذا المرسوم بقانون



التمويل بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل. ونصت المادة السادسة على ألا تسري أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه على عمليات إصدار وطرح وإدارة الأدوات المالية الصادرة وفق أحكام هذا المرسوم بقانون. ويحدد الوزير الأدوات المالية الصادرة وفق هذا المرسوم بقانون التي سيتم إدراجها في البورصة، ويتم تداولها طبقاً للقواعد التي تضعها هيئة أسواق المال بالتنسيق مع الوزير. وجاء في المادة السابعة، أنه يجوز للوزير الإذن باسترداد الأدوات المالية والسداد المبكر للقرض أو عملية التمويل التي تتم وفق هذا المرسوم بقانون، طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة. أما المادة الثامنة، فنصت على أن تقدم الجهات التي يتم تفويضها وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون إلى الوزير تقارير دورية في نصف ونهاية السنة المالية بشأن تنفيذ هذا المرسوم بقانون.

وقالت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة، إنه صدر المرسوم بالقانون رقم (50) لسنة 1987 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام، حيث أذن لها بالاقتراض من السوق المحلي لمواجهة العجز الواقع بالميزانية العامة، ثم تم تعديل أحكام هذا المرسوم بقانون بالمرسوم بالقانون رقم (13) لسنة 1989 والمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1991 والمرسوم بالقانون رقم (3) لسنة 2009 بما يسمح للحكومة بالاقتراض من مختلف الأسواق العالمية إضافة إلى السوق المحلي طبقاً للأساليب والأدوات المتعارف عليها ومن بينها الصكوك الإسلامية، مع رفع الحد الأقصى لمبلغ القرض العام إلى عشرة آلاف مليون دينار كويتي، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، وانتهت مدة العمل بالمرسوم بالقانون المشار إليه بتاريخ 4 أكتوبر 2017.

توجيه الأموال لتنفيذ مشاريع تنموية عملاقة اقتراض 30 مليار دينار بأجال استحقاق تصل لـ 50 عاماً



أهداف القانون

من جانبه، استعرض مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية فيصل فهد المزيني أبرز أهداف المرسوم بقانون وهي:

- إتاحة مختلف أنواع الأدوات المالية للدولة من خلال الأسواق المالية، سواء المحلية أو العالمية، بما يسمح بالحصول على تمويل بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، وهو ما يوفر خيارات متعددة لعملية إدارة الدين العام والسيولة.

- تطوير أسواق المال المحلية عبر خلق منحى عائد سيادي مرجعي، ما يساهم في تعزيز جاذبية الأسواق المالية الكويتية، ويوفر معياراً مهماً لإصدارات القطاع المصرفي والشركات المحلية، ما يساعد على تحسين هيكل التمويل وتقليل تكلفة الاقتراض.

- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، سواء في مجال البنية التحتية أو المشاريع الإستراتيجية الأخرى، ما يدفع بعجلة التنمية.

- تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تنشيط الدورة الاقتصادية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وجذب المزيد من

أصدرت وزارة المالية عن صدور المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة رسمياً، ويحدد المرسوم بقانون سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كحد أقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، كما يتيح إصدار أدوات مالية بأجال استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة، اعتباراً من تاريخ العمل به، ما يضع إطاراً قانونياً طويل الأجل لتنظيم الاقتراض العام.

نهج استراتيجي

وقالت وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الأسبق المهندسة نورة سليمان الفصام: «هذا القانون يمنح دولة الكويت مرونة مالية أكبر من خلال إتاحة خيار التوجه إلى أسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة، وهو ما يعكس نهجاً استراتيجياً لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وضمن استدامة المالية العامة للدولة، ويأتي هذا القانون ضمن الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم عجلة التنمية الاقتصادية بما يواكب رؤية دولة الكويت 2035».

ويوفر معياراً مهماً لإصدارات القطاع المصرفي والشركات المحلية، ما يساعد على تحسين هيكل التمويل وتقليل تكلفة الاقتراض.

- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، سواء في مجال البنية التحتية أو المشاريع الاستراتيجية الأخرى، ما يدفع بعجلة التنمية.

- تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تنشيط الدورة الاقتصادية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي.

- تعزيز التصنيف الائتماني السيادي للبلاد وهو ما ينعكس إيجابياً على قدرة الدولة على الاقتراض بشروط تنافسية.

- الحفاظ على سيولة الاحتياطيات السيادية، ما يضمن الاستقرار المالي للدولة ويعزز من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مختلف الظروف الاقتصادية.

أهمية القانون

قال المزيني: «إن هذا المرسوم بقانون يأتي في وقت تشهد فيه الأسواق المالية العالمية تغيرات متسارعة، حيث أصبحت القدرة على الوصول إلى التمويل بمرونة أحد العوامل الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد، كما أن تطوير أسواق الدين المحلية يعزز من تنافسية الكويت كمركز مالي إقليمي، ويمنح الحكومة أدوات مالية جديدة لإدارة المالية العامة بكفاءة».

وأضاف أن هذه الخطوة تعكس حرص الدولة على اتباع نهج مالي مستدام، يوازن بين الحاجة إلى تمويل المشاريع التنموية وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في عملية إدارة الدين العام والسيولة.

- الخطوة تعكس حرص الدولة على اتباع نهج مالي مستدام

- الموازنة بين الحاجة إلى تمويل المشاريع التنموية وضمان الاستدامة المالية

- تطبيق أفضل الممارسات الدولية في عملية إدارة الدين العام والسيولة

الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي. - تعزيز التصنيف الائتماني السيادي للبلاد، وهو ما ينعكس إيجابياً على قدرة الدولة على الاقتراض بشروط تنافسية.

- الحفاظ على سيولة الاحتياطيات السيادية، ما يضمن الاستقرار المالي للدولة ويعزز من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مختلف الظروف الاقتصادية.

وفيما يلي التفاصيل:

صدر المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة وحدد المرسوم بقانون سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كحد أقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، كما يتيح إصدار أدوات مالية بأجال استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة، اعتباراً من تاريخ العمل به، ما يضع إطاراً قانونياً طويل الأجل لتنظيم الاقتراض العام.

وقالت وزيرة المالية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الأسبق المهندسة نورة سليمان الفصام: «هذا القانون يمنح دولة الكويت مرونة مالية أكبر من خلال إتاحة خيار التوجه إلى أسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة، وهو ما يعكس نهجاً استراتيجياً لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وضمان استدامة المالية العامة للدولة، ويأتي هذا القانون ضمن الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم عجلة التنمية الاقتصادية بما يواكب رؤية دولة الكويت 2035».

وأكدت الفصام أن هذا القانون يشكل خطوة مهمة في مسار الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، بما يخدم مصلحة الدولة والمواطنين على حد سواء.

من جانبه، استعرض مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية فيصل فهد المزيني أبرز أهداف المرسوم بقانون كالتالي:

- إتاحة مختلف أنواع الأدوات المالية للدولة من خلال الأسواق المالية، سواء المحلية أو العالمية، بما يسمح بالحصول على تمويل بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، وهو ما يوفر خيارات متعددة لعملية إدارة الدين العام والسيولة.

- تطوير أسواق المال المحلية عبر خلق منحى عائد سيادي مرجعي، ما يساهم في تعزيز جاذبية الأسواق المالية الكويتية،

دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي



إعداد الباحث
ناصر محمد سليمان الغانم



مقدمة:

مستخدمي التقارير وتقديم صورة كاملة عن أداء البنوك.

وسعيًا نحو تحقيق الهدف الرئيسي لهذا البحث تم تقسيمه للمحاور التالية:

أولاً: طبيعة الإفصاح الإلزامي والاختياري في ظل IFRS

ثانياً: مبررات التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري لمتطلبات IFRS

ثالثاً: دوافع الإفصاح الإلزامي والاختياري في ضوء معايير التقارير المالية IFRS

رابعاً: العلاقة بين الإفصاح الاختياري والإلزامي

أولاً: طبيعة الإفصاح الإلزامي والاختياري في ظل IFRS:

مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه عملية توفير المعلومات اللازمة حول العناصر المدرجة في التقارير المالية يتم من خلال الشروحات المكملة والجداول الإضافية والرسوم البيانية التي تحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بالوحدة المحاسبية. هدفنا هو تجنب الكشف عن معلومات مضللة للمستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات بناءً على المبادئ المحاسبية المقبولة عالمياً.

وعلى الرغم من أن معلومات الإفصاح الإلزامي محددة بموجب المعايير المحاسبية والقوانين، إلا أن معلومات الإفصاح

ظهر الإفصاح في البداية اختياريًا لحل الكثير من المشاكل الخاصة بالتقارير المالية في سوق الأوراق المالية وجذب المستثمرين وحماية مصالحهم بالإضافة إلى تقديم معلومات مستقبلية، إلا أنه نتيجة لحدوث انهيار لكثير من الشركات أصبح الإفصاح اجبارياً خاضعاً للقوانين والمعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية بغرض تقليل الفجوة بين المعلومات المطلوبة والمعلومات المفصّل عنها (نعمان، 2017).

القوائم المالية تعتبر أساس الإفصاح المحاسبي الإلزامي، حيث تقدم المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية المعنية كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بها ولتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة. وبالتالي، يعتبر تقديم المعلومات المالية أمراً حيوياً لتحقيق التماثل في المعلومات بين المستخدمين الخارجيين والإدارة. ويفضل توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، يمكن خلق بيئة استثمارية ملائمة ورفع كفاءة البنوك (عبد الوهاب، 2018).

ويجب تحقيق التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري عندما تكون متطلبات الإفصاح الإلزامي محدودة أو غير واضحة ويصعب تفسيرها، وبالتالي يكون لدى البنوك الدافع لتوفير المزيد من المعلومات الاختيارية لمعالجة النقص في المعلومات وتوفير المزيد من المعلومات الإضافية في تقاريرها من خلال الإفصاح الإختياري لتلبية احتياجات

تكلفة رأس المال وزيادة صافي التدفقات النقدية وما يستتبعه من زيادة قيمة الشركة، وفي مقابل ذلك تتحمل الشركة أنواع مختلفة من التكاليف والتي تتمثل في تكلفة إنتاج المعلومات والتقارير عنها، تكلفة تعيين المحاسبين والمراجعين، استفادة المنافسين من المعلومات المتاحة عن الشركة، فضلاً عن تكاليف الدعاوي القضائية التي قد تتحملها الشركة في حالة الإفصاح عن معلومات غير صحيحة.

وبالتالي فإن هناك ضرورة لوجود تكامل بين كل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري للأسباب التالية (Einhorn, 2005):

يؤثر الإفصاح الإلزامي على المحتوى المعلوماتي المتزايد للمستثمرين من الإفصاح الاختياري، أن متطلبات الإفصاح الإلزامي تمارس دوراً رئيسياً في تحديد سياسات الإفصاح الاختياري حيث تعزز القيود المفروضة على الإفصاح الإلزامي للشركات من الإفصاح الاختياري للمعلومات، كما أنه لا يمكن دراسة الإفصاح الاختياري بمفرده دون الأخذ في الحسبان تأثير الإفصاح الإلزامي.

قد تعزز بعض الشركات عن الإفصاح الاختياري لتحقيق أرباح غير عادية من الأسهم المملوكة، أو لتجنب بعض الأضرار الخاصة بالمرکز التنافسي في السوق من خلال منع استغلال المنافسين لتلك المعلومات في تعديل خططهم الانتاجية أو قراراتهم الاستثمارية، أو نتيجة لسوء نتائج الأعمال الخاصة بها، أو نتيجة لارتفاع تكلفة إعداد تلك المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها، وبالتالي يكون الإفصاح الإلزامي ضرورياً لألزام تلك الشركات بالإفصاح عن مزيد من المعلومات الهامة لمستخدمي التقارير المالية بغرض تخفيض عدم تماثل المعلومات ومنع استغلال تلك المعلومات من جانب الأطراف الداخلية على حساب الأطراف الخارجية (عبد الجليل و أبو نصار، 2014).

عدم التوافق بين متطلبات الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي حيث لا يتوافر لدى إدارة الشركة الحافز الذاتي للإفصاح عن المعلومات اختياريًا وبالتالي يكون الإفصاح الإلزامي ضرورياً من خلال إصدار المعايير المحاسبية الملزمة بغرض تخفيض عدم تماثل المعلومات، أما في حالة وجود توافق بين متطلبات الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي فيكون لدى إدارة الشركة الحافز الذاتي للإفصاح عن المعلومات اختياريًا دون الحاجة إلى إصدار المعايير المحاسبية الملزمة وتوفير الموارد المالية الضخمة المخصصة لإصدار وتطوير المعايير المحاسبية.

الإلزامي غير محددة ولذلك تطلب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بضرورة الإفصاح الإلزامي عن العناصر التالية (بجلس، 2010):

البيانات الخاصة بعنصر العمل والتي تتمثل في البيانات التشغيلية ومقاييس الأداء المعتمدة من الوحدة المحاسبية، فضلاً عن تحليل أسباب التغير في البيانات التشغيلية وبيانات قياس الأداء وتحديد اتجاهات التغيرات الإيجابية والسلبية.

المعلومات المستقبلية والتي تتمثل في التوقعات المستقبلية للفرص أو المخاطر المصاحبة للاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، بالإضافة إلى مقارنة مؤشرات الأداء الحالية بمؤشرات الأداء السابقة.

المعلومات الخاصة بالإدارة والمديرين والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع كافة الأطراف الخارجية.

معلومات عن الاستراتيجيات والأهداف العامة للوحدة المحاسبية، وتأثير الوحدات المحاسبية الأخرى التي تنتمي إلى نفس الصناعة على الوحدة المحاسبية.

معلومات عن الأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية.

نستخلص مما سبق أن الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي يختلف حسب ما تهدف إليه الوحدة المحاسبية من الاتفاق مع متطلبات المعايير المحاسبية والقوانين، الوفاء باحتياجات الهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية، ومساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، أن المفاهيم المختلفة للإفصاح المحاسبي تصف جميعها نفس المفهوم ولكن من جوانب متعددة، وبالتالي فإنها ليست منفصلة عن بعضها البعض ولكنها مكملة لبعضها البعض (دحود، 2015).

ثانياً: مبررات التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري لمتطلبات IFRS :

يعتبر الإفصاح أداة الاتصال بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين حيث ينشأ الطلب على الإفصاح نتيجة لعدم تماثل المعلومات والصراعات المستمرة بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين، أن زيادة الأرباح نسبة الإفصاح سيترتب عليها زيادة تماثل المعلومات وتخفيف حدة الصراعات المستمرة بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين، إلا أنه يجب تحقيق التوازن بين التكلفة والعائد عند زيادة نسبة الإفصاح وتوفير المزيد من المعلومات حيث يؤدي زيادة نسبة الإفصاح إلى تخفيض

تعويضات إضافية ناتجة عن ارتفاع خطر التقدير.

تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض مخاطر المعلومات، تحقيق أرباح عادلة لجميع المستثمرين وحمايتهم من الممارسات غير الشرعية المتمثلة في تسريب المعلومات أو استخدام معلومات غير متاحة لكافة المستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية، فضلا عن تداول الأوراق المالية وفقاً للقيمة العادلة وانخفاض تكلفة التمويل الخارجي.

تقليل احتمالات تعرض سوق الأوراق المالية للتقلبات في أسعار الأوراق المالية مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار في سوق الأوراق المالية الذي أصبح يتسم بالمضاربة.

تحسين سيولة أسواق الأوراق المالية الناتجة عن سد الفجوة بين المعلومات المتاحة والمعلومات المطلوبة من جانب المستثمرين واقناعهم بعدم وجود معلومات إضافية للقيام بعملية الشراء أو البيع وزيادة الثقة بالفرص الاستثمارية المتاحة، وما ستتبعه من حصول الشركات على التمويل المناسب بأقل التكاليف.

تخفيض تكاليف الدعاوي القضائية التي يمكن أن تتحملها الشركة نتيجة للإفصاح عن المعلومات غير الملائمة أو الإفصاح عن المعلومات في التوقيت غير المناسب، بالإضافة إلى إعطاء صورة إيجابية عن قدرة الشركة عن التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في ظل البيئة الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة العادلة للشركة.

تعظيم دور حوكمة الشركات في تحسين العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى نتيجة لتنشيط سوق الأوراق المالية، تقويم أداء الإدارة العليا، تعزيز المساءلة وزيادة درجة الثقة فيها، تعظيم الأرباح، الحصول على التمويل المناسب بالتكلفة المناسبة فضلا عن التنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

قدرة أصحاب رأس المال (الموكلين) على متابعة ومراقبة مدى التزام إدارة الشركة (الوكيل) بالمتطلبات الموجودة في عقد الوكالة مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوكالة، وما ستتبعه من انخفاض العائد على الاستثمارات وانخفاض تكلفة رأس المال.

قدرة إدارة الشركة على توضيح أسباب انخفاض الأداء وكيفية تحسين أداء الشركة مما قد يؤدي إلى احتمال الاحتفاظ بوظائفهم في المستقبل.

يمثل الإفصاح الإلزامي الالتزام بتوفير الحد الأدنى من المعلومات الواردة في التقارير المالية ومن ثم قد لا يكون كافياً لتلبية كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتقديم صورة حقيقية كاملة عن أداء الشركات وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الإفصاح الاختياري لتوفير المزيد من المعلومات الإضافية حول أداء الشركات، التشريعات ذات الصلة، الضغوط الخارجية للشركات الاستشارية والمحللين الماليين.

ويتضح مما سبق ضرورة التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري وذلك عندما تكون متطلبات الإفصاح الإلزامي محدودة أو غير واضحة ويصعب تفسيرها، ومن ثم يكون لدى الشركات الحافز لتوفير المزيد من المعلومات الاختيارية لمعالجة النقص في المعلومات، وبالتالي يجب على الشركات تحقيق التكامل بين متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح الإلزامي وتوفير المزيد من المعلومات الإضافية في تقاريرها من خلال الإفصاح الاختياري (نعمان، 2017).

ثالثاً: دوافع الإفصاح الإلزامي والاختياري في ضوء معايير التقارير المالية IFRS:

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية بغرض اتخاذ القرارات المناسبة ويتحقق ذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على إجراء المقارنة بين أداء الشركة مع الشركات الأخرى في نفس الفترة المالية أو إجراء المقارنة بين أداء الشركة لفترتين أو لعدة فترات مالية متتالية، توفير بيانات المعلومات اللازمة لمساعدة المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار في الشركة وإمكانية التنبؤ بتلك التدفقات في المستقبل، توفير المعلومات اللازمة لمساعدة المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار في الشركة وإمكانية التنبؤ بهذا العائد في المستقبل، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة لمساعدة الأطراف الخارجية من المستثمرين والدائنين على تقدير المخاطر المختلفة ويمكن تناول أهم دوافع الإفصاح الإلزامي والاختياري في التالي (حنان، 2017)

تخفيض تكلفة رأس المال، حيث يؤدي زيادة نسبة الإفصاح إلى تعزيز سيولة سوق الأوراق المالية من خلال انخفاض تكاليف الحصول على المعلومات وما يستتبعه من تخفيض تكلفة العمليات، زيادة الطلب على الأوراق المالية للشركة، انخفاض خطر التقدير الناتج عن تقديرات المستثمرين في مؤشرات العائد على الأصول أو توزيعات الأرباح من خلال تحسين مصداقية التقارير المالية وزيادة درجة التأكد في المؤشرات الحقيقية للشركة، وبالتالي لا تتحمل الشركة أي

حيث يمكنهم الإفصاح من وصف وتقييم مستقبل الشركة. وتعد العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري علاقة تكامل، نظراً لأن الإفصاح الاختياري يقوم بتقديم المزيد من المعلومات التي يحتاجها مستخدموا القوائم المالية وغيرهم من متخذي القرارات وغير متاحة لهم في القوائم المالية من خلال الإفصاح الإلزامي، وبهذا يوفر معلومات إضافية قد تكون مالية أو غير مالية بجانب ما يوفره الإفصاح الإلزامي من معلومات محددة وضرورية، إذن يعتبر الإفصاح الاختياري مكملاً ضرورياً للإفصاح الإلزامي مما يعمل في النهاية على خدمة مختلف الأطراف المهتمة بالقوائم المالية ويعمل على ترشيد القرارات المختلفة.

وتسعى كل من المنشآت والمنظمات المحاسبية في العديد من الدول إلى تبني وتطبيق كل من المعايير المحاسبية الدولية وكذا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) والتي يتم إصدارها من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك بهدف تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

إن أول معيار يتم تبنيه من طرف المنشآت قبل باقي المعايير المحاسبية الأخرى هو المعيار (IFRSI) المسمى بـ تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى، حيث يتضمن هذا المعيار كل من وصف للمرحلة الانتقالية وكذا الإجراءات والقواعد والمتطلبات الأساسية الواجب إتباعها من طرف المنشآت التي تتبنى هذه المعايير للمرة الأولى.

عندما تسببت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في تذبذب الأسواق المالية بصورة كبيرة وأثرت على الاقتصاديات العالمية، وتم إلقاء اللوم على الأدوات المالية المبتكرة وأزمة الدين والرهن العقاري، وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الأدوات المبتكرة هو إدارة مخاطر الائتمان، لكن الواقع يشير لفشلها في تحقيق ذلك الهدف، وذلك نتيجة للتسعير الخاطئ لمخاطر الائتمان والتقليل من مخاطر الرهن العقاري المؤمن عليه مع التخلف عن سداد الرهون، وبعد صدور المسودة النهائية لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في يوليو 2014م، ليحل محل معيار المحاسبة المالية الدولي (IAS39)، الخاص بالأدوات المالية، وكذلك صدور معيار التقرير المالي الدولي (IAS39) كعقبة أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث حوى المعيار الأخير صعوبات وتعقيدات متعددة في واقع التطبيق الممارسة.

1-4/ تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى (المعيار IFRSI): إذا قررت منشأة ما تعد التقارير بموجب

يرى الباحث مما سبق أن زيادة نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لكافة الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية يؤدي إلى انخفاض التكاليف التي يتحملها المستثمرون للحصول على المعلومات وانخفاض العائد المطلوب ما ستتبعه من انخفاض تكلفة رأس المال وارتفاع كفاءة سوق الأوراق المالية في صورة تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وزيادة حجم السوق، انخفاض تكلفة العمليات، فضلاً عن توفير السيولة اللازمة لزيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

رابعاً: العلاقة بين الإفصاح الاختياري والإلزامي:

يشير الإفصاح الاختياري إلى النشر الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية، وهو يمثل حرص الإدارة في تقديم المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقديم تلك المعلومات برغبة الشركة، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار، والإفصاح الاختياري هو الإفصاح الذي يطبق بطريقة اختيارية بواسطة الشركات التي تختار أن تفصح اختيارياً، لذا فهو يعد طريقة للمديرين لتوفير الإفصاحات إضافية، ويشير إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أو خلاف ذلك بواسطة الشركات التي توفر معلومات أكثر.

ومما سبق يمكن القول أن الإفصاح الاختياري هو عملية إعطاء للمعلومات من الشركة للأسواق المالية بالرغم من أن هذه المعلومات غير مطلوب الإفصاح عنها قانونياً، حيث تقوم الشركات بالإفصاح اختيارياً عن معلومات غير مطلوبة عن طريق السلطات، وذلك في محاولة لتشكيل تصورات المشاركين في السوق وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالتالي الاستفادة من تحسين معدلات التبادل مع هذه الجهات وتعزيز وبناء جو من الثقة بهيم وبين الشركة (عبد الفتاح، 2012).

كما أن الإفصاح الاختياري يعزز المزايا التنافسية لدى الشركات حيث يكون لدى الشركات ذات الأداء الجيد الحافز لإظهار ميزتها التنافسية عن طريق الإفصاح اختيارياً عن المعلومات مما يعمل بدوره على تحسين جودة المعلومات المنشورة وزيادة الثقة لدى المستثمرين في المستقبل. وبالتالي فإن الإفصاح الاختياري يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى جانب الاستثمار، وأنه يعتبر أيضاً طريقة فعالة في السيطرة والهيمنة على القدرة التنافسية لدى الشركات والاتصال الفعال مع الشركات والأشخاص ذوي المصالح في الشركات

إن معيار رقم (1) يرسم الإطار العام ويوضح مسؤولية عرض البيانات المالية ويقدم الإرشادات حول شكل وهيكل القوائم المالية. (محمد، 2018)

هدف المعيار: بيان أساس عرض البيانات المالية لأغراض العامة إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشأة الأخرى، وللوصول إلى ذلك يحدد المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكليتها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية.

النطاق:

بموجب المعايير المحاسبية يتم تطبيقه على البيانات المالية المتعلقة بجميع الأغراض وكيفية عرضها.

تلبية جميع احتياجات المستخدمين من خلال توفير هذه البيانات المتعلقة بالأغراض العامة لعدم إمكانية طلبهم لتقارير خاصة.

يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الشركات بما فيها شركات التأمين والبنوك.

ومن أمثلة السياسات المحاسبية التي تحتم الإفصاح عنها: (مؤسسة المعايير الدولية، 2013)

سياسة التقييم (التكلفة التاريخية، التكلفة الاستبدالية، القوة الشرائية)

سياسة تقييم المخزون.

سياسة الاستهلاك.

السياسات المحاسبية لمعالجة العقود للمقاولات الطويلة الأجل.

سياسة توحيد البيانات المالية.

3-/4 معيار المحاسبة الدولي رقم (30) والخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة: (مؤسسة المعايير الدولية، 2013)

يحدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة وبيان المعيار مصطلح (بنك) وهو يغطي المنشآت الآتية:

المؤسسات المالية.

أي منشأة يكون من بين أنشطتها الأساسية قبول الودائع واقتراض الأموال بقصد الإقراض أو الاستثمار.

مجموعة من المعايير المحاسبية الوطنية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أن تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإنه يتعين عليها الالتزام بمتطلبات معينة منصوص عليها في تلك المعايير والتي يوجزها المعيار (IFRSI) والمسماة «تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى».

ويأتي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى كمعيار منفرد وذلك لبيان كيفية الانتقال من الوضع الذي تطبق فيه معايير محاسبية غير معايير التقارير المالية الدولية إلى الوضع الجديد الذي تطبق فيه معايير التقارير المالية الدولية، أي صف المعيار المرحلة الانتقالية والإجراءات التي تتطلبها بحكم الاختلافات بين طرق معالجة البيانات المحاسبية والعرض والإفصاح بموجب معايير التقارير المالية الدولية وغيرها من المعايير. ولعل وضع خطوط تفصيلية ودقيقة للمرحلة الانتقالية يتطلب معالجة كافة الأمور الخلافية بما يكفل تحقيق صفات الموثوقية والملائمة وقابلية المقارنة وقابلية الفهم كصفات أساسية للمعلومات المالية، وبالتالي استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة كأساس سليم ورشيد لإتخاذ القرارات.

نطاق التطبيق: ينطبق المعيار (IFRS1) على المنشأة التي تعرض بياناتها المالية الأولى بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وينص على قواعد أساسية تحتاج المنشأة إلى إتباعها عند تبني هذه المعايير للمرة الأولى كأساس لإعداد بياناتها المالية ذات الأغراض العامة، وبعبارة أخرى ينطبق هذا المعيار على جميع تلك المنشآت التي تعرض بياناتها المالية للمرة الأولى بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويشير المعيار إلى هذه المنشآت بـ «المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى».

وعلاوة على ذلك ووفقاً للمعيار (IFRS1) تطبق المنشأة هذا المعيار ليس فقط في بياناتها المالية الأولى المعدة على بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بل أيضاً في كل تقرير مالي مرحلي تعرضه بموجب معيار المحاسبة (IAS34) لجزء من الفترة التي تغطيها بياناتها المالية الأولى المعدة بموجب تلك المعايير، والبيانات المالية الأولى المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي تلك البيانات المالية السنوية الأولى التي تتبنى فيها المنشأة هذه المعايير من خلال بيان صريح وغير متحفظ (في تلك البيانات المالية) حول الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2-/4 معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية:

ومقارنته مع السنة السابقة والنسب المالية عن صافي إيرادات الفوائد والعمولات والسيولة النقدية ومعدل كفاية رأس المال وعرض أسعار إقفال الأسهم والسندات، وبيانات مالية مقارنة بالنسبة للميزانية العامة وبيان الدخل.

كلمة رئيس مجلس الإدارة حول نشاطات المصرف خلال السنة.

تقرير مجلس الإدارة السنوي ويحتوي على:

أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة عن خبراتهم وعناوينهم، وظروف العلم المصرفي، والبيئة الاقتصادية المحيطة به والإشارة إلى التغيير في الأنظمة والقوانين المؤثرة في العمل المصرفي.

التحليل المالي الذي يتناول أداء المصرف وإعداد القوائم المالية ومدى إتباع المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية، والأعمال والخدمات المصرفية والوضع التنافسي له والحجم التقديري لنشاطه في السوق والتمتع بالحماية والامتيازات والوجود الجغرافي للمصرف.

كيفية إدارة المخاطر المصرفية، ومخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والإجراءات المتخذة للحفاظ على استمرارية المصرف.

الحوكمة المصرفية وتركيز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف وفق تعليمات البنك المركزي نتيجة التطورات السريعة وعودة المالية والتقدم التكنولوجي.

توفير الإفصاحات التي تتيح للمستخدمين تقييم الأداء والمخاطر التي تتعرض لها أثناء الفترة وفي تاريخ إعدادها، وكيفية إدارتها من خلال بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية وحركتها خلال الفترة، والإيضاحات المرفقة.

4-5 المعيار الدولي للتقارير المالي (IFRS9):

يهدف المعيار للحد من المشاكل والصعوبات التي صاحبت تطبيق المعيار المحاسبة الدولي (IAS39)، ويركز المعيار بشكل أساسي على وضع مبادئ لإعداد التقرير المالي للأصول والالتزامات المالية بحيث يمكن ذلك من عرض معلومات ملائمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. ووضع أسس للاعتراف والقياس والإطفاء ومحاسبة التحوط كجزء من مشروع مجلس

المنشآت التي تدخل في نطاق الصيرفة والأنشطة المشابهة.

4-4 المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (IFRS7):

تعد البنوك أحد القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة في أي دولة من دول العالم، حيث يستفيد منها معظم الأفراد والمؤسسات، وذلك إما كمستثمرين أو مقترضين أو متعاملين، وتؤدي البنوك دوراً رئيساً في توفير الثقة في النظام النقدي من خلال صلتها بالسلطة الرقابية والحكومية.

ومن هنا فإن سلامة أوضاع البنوك من حيث الملاءمة والسيولة ومن حيث درجة المخاطرة المرتبطة بأنشطتها المختلفة ذو فائدة لمستخدمي القوائم المالية للبنوك، حيث يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنوك إلى معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة وموثوقة ومفهومة لتساعدتهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، ولتستخدم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة (مسعود، 2013).

وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي في البنوك يلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (7) على الأدوات المالية حيث يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت وكافة أنواع الأدوات المالية كعقود شراء وبيع وبنود غير مالية تدخل ضمن نطاق المعيار، وكافة المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستثناء المشتقات التي تلبى أداء حقوق ملكية.

ويستثنى من نطاق هذا المعيار المصالح في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية ذات الأرقام (27) و (28) و (31). ويستثنى أيضاً حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منافع الموظفين، وعقود التأمين والأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات التسديد على أساس الأسهم. (أبو نصار وحميدات، 2012)

ويتطلب الإفصاح المحاسبي في المصارف الالتزام بالمعيارين الدوليين (IFRS7) و (IFRS1) والتي تلزمها بعرض قوائمها المالية وتقاريرها الملحقه والملاحظات والسياسات المحاسبية وإزالة التضليل في هذا العرض لمساعدة متخذي القرارات في صنع قرارات سليمة، ويتم ذلك من خلال عرض:

أهم المؤشرات المالية التي تخص حصة السهم من الأرباح



الإلزامي، أن متطلبات الإفصاح الإلزامي تمارس دوراً رئيسياً في تحديد سياسات الإفصاح الاختياري حيث تعزز القيود المفروضة على الإفصاح الإلزامي للشركات من الإفصاح الاختياري للمعلومات، كما أنه لا يمكن دراسة الإفصاح الإلزامي بمفرده دون الأخذ في الحسبان تأثير الإفصاح الإلزامي.

وعليه فإنه من الضرورة التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري وذلك عندما تكون متطلبات الإفصاح الإلزامي محدودة أو غير واضحة ويصعب تفسيرها، ومن ثم يكون لدى الشركات الحافز لتوفير المزيد من المعلومات الاختيارية لمعالجة النقص في المعلومات، وبالتالي يجب على الشركات تحقيق التكامل بين متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح الإلزامي وتوفير المزيد من المعلومات الإضافية في تقاريرها من خلال الإفصاح الاختياري أن زيادة نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لكافة الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية يؤدي إلى انخفاض التكاليف التي يتحملها المستثمرون للحصول على المعلومات وانخفاض العائد المطلوب ما ستتبعه من انخفاض تكلفة رأس المال وارتفاع كفاءة سوق الأوراق المالية في صورة تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وزيادة حجم السوق، انخفاض تكلفة العمليات، فضلا عن توفير السيولة اللازمة لزيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

معايير المحاسبة الدولية باستبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس، وأعد المعيار (IFRS9) بشكل موضوعي كمدخل للاعتراف وقياس الأصول المالية بصورة تعكس نموذج الأعمال الذي يمكن إدراته من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدية، ونموذج انخفاض قيم الأصول والقروض والأدوات المالية لمحاسبة التغطية.

نطاق المعيار (IFRS9):

من خلال ما تم عرضه فإن نطاق هذا المعيار يغطي جميع البنود التي تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية والقياس والاعتراف، ويمتد نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS9) ليحتوي على الأصول الثابتة بالإضافة إلى الالتزامات المالية.

ومن خلال عرض محاور هذا المبحث، يمكن التنبؤ به عن:

أن الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي يختلف حسب ما تهدف إليه الوحدة المحاسبية من الاتفاق مع متطلبات المعايير المحاسبية والقوانين، الوفاء باحتياجات الهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية، ومساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، أن المفاهيم المختلفة للإفصاح المحاسبي تصف جميعها نفس المفهوم ولكن من جوانب متعددة، وبالتالي فإنها ليست منفصلة عن بعضها البعض ولكنها مكملة لبعضها البعض يؤثر الإفصاح الإلزامي على المحتوى المعلوماتي المتزايد للمستثمرين من الإفصاح



يوسف صالح العثمان
الرئيس الفخري
جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

المؤتمرات العلمية لجمعية المحاسبين .. تعكس التطورات المتراكمة في مجال المهنة

سعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ تأسيسها في فبراير عام 1973 إلى الانضمام لعضوية الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، وتم ذلك في عام 1974.

وتم عقد المؤتمر العلمي الأول لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بتنظيم من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تحت عنوان "التقييم المحاسبي للأداء" في الفترة من 6 - 10 مارس 1976.

ويعد هذا أول مؤتمر محاسبي يعقد بدولة الكويت، وكذا على مستوى دول الخليج العربي قاطبة.

وبعده توالى عقد المؤتمرات العلمية لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بالكويت.

وكان المؤتمر العلمي الأخير الذي نظمته الجمعية بالتزامن مع احتفالياتها باليوبيل الذهبي تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله أحمد الصباح شاهد عيان على قدرة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تنظيم المؤتمرات الدولية، حيث استقبل المؤتمر السنوي الدولي السابع بعنوان: المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة:

بين النظرية والتطبيق" عددا كبيرا من مسؤولي المهنة من المنظمات المهنية عالميا وإقليميا، بالإضافة لكوكبة من خبراء المهنة حول العالم.

وكان على رأس الحضور كل من رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC السيد / جون بوكو وممثل البنك الدولي الدكتورة منى الشامى ورئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وعدد من الأكاديميين في مجال المهنة على مستوى الجامعات العالمية.

المؤتمرات التي عقدها الجمعية حتى ابريل 2025

المؤتمر	عنوان المؤتمر	فترة المؤتمر	رئيس المؤتمر
الأول	التقييم المحاسبي للأداء	10-6 مارس 1976	السيد/ يوسف صالح العثمان
الثاني	المعلومات المحاسبية وإدارة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي	29-28 يناير 2009	السيد/ محمد حمود الهاجري
الثالث	دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق	2-1 ديسمبر 2010	السيد/ محمد حمود الهاجري
الرابع	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة	6-5 ديسمبر 2014	الدكتور/ رشيد محمد القناعي
الخامس	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة الواقع - التحديات - التطلعات	4-3 ديسمبر 2014	الدكتور/ نادر حمد الجيران
السادس	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة نحو مهنة فاعلة	16-15 فبراير 2017	السيد/ احمد مشاري الفارس
السابع	المؤتمر المهني تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة	6-5 ديسمبر 2018	السيد/ صقر مبرك الحيص
الثامن	الاتجاهات الحديثة في أبحاث المحاسبة	19 ديسمبر 2024	السيد/ صباح مبارك الجلاوي المنظم: الدكتور/ أحمد القطان
التاسع	المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة : بين النظرية والتطبيق	22-21 ابريل 2025	السيد/ صباح مبارك الجلاوي المنظم: الدكتور/ سعود العازمي

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .. ريادة وإبداع



المساهمات في المشهد العلمي والتكنولوجي في الكويت. المؤسسة معترف بها كلاعب رائد في الإنجازات والتطورات العلمية والتكنولوجية في الكويت. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تعمل وفقاً لهيكله محكمة، ونظام حوكمة بما يضمن الإشراف والإدارة الفعالة لأنشطتها. يشمل ذلك مجلس إدارة برئاسة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، ويعين من قبله، ويكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ولجاناً تنفيذية تابعة لمجلس الإدارة تركز على مجالات مختصة، وإدارة تنفيذية تتولى العمليات اليومية.

ويستند عمل المؤسسة على مبدأ أن العلم ينشئ المعرفة، والتكنولوجيا تسرع التقدم، والابتكار يشكل حلاً نوعياً. وخلال الفترة ٢٠٢٥ - ٢٠٢٩، نهدف إلى البناء على إرثنا ونقاط قوتنا من خلال الاستمرار في دعم برامج ومشاريع نموذجية، و تشجيع المشاركة في المجالات العلمية الناشئة التي تتطلب بحثاً جديدة، وأفاقاً مبتكرة للتكنولوجيا، فتعمل على توسيع آفاق نقل المعرفة وتعزيز القدرات. ستتواءم كل أعمالنا مع ركائزنا الثلاث - منظومة بحثية راسخة، وابتكار قابل للتطبيق، وإبداع بشري - وستتكامل كل ركيزة مع الأخرى في إطار تعاوني وتبادلي. سينصب

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS) هي مؤسسة خاصة غير ربحية تأسست في ديسمبر ١٩٧٦. من خلال التعاون مع شركاء محليين ودوليين، تقوم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بتمويل وتنفيذ برامج البحث والتدريب والتطوير التي تعالج الأولويات الوطنية لدولة الكويت في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) بالإضافة إلى إدارة مراكز علمية متخصصة. تستهدف البرامج فئات مختلفة ضمن النظام البيئي للابتكار.

كما تشارك المؤسسة بشكل فعال مع المجتمع الأوسع لزيادة الوعي والاهتمام في مجالات العلوم والتكنولوجيا. تبني المؤسسة تحالفات مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع لنشر المعرفة العلمية وتسريع التقدم. من خلال جوائزها المرموقة، لا تحتفي المؤسسة بالمساهمات المتميزة للباحثين الكويتيين والعرب فحسب، بل تعزز أيضاً التزامها بالنهوض بالعلوم والتكنولوجيا.

و تؤكد هذه الجوائز دور المؤسسة في مكافأة التميز، وتقدير البحوث المؤثرة، وإلهام الأجيال لقادمة، وتشجيع المزيد من

والجوع ونقص المياه، وفي تحسين الرعاية الصحية ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، وكذلك إبراز الإنجازات الناجحة في المجالات الثلاثة التالية: الأمن الغذائي - الصحة - التعليم. تُقدم الجائزة حكومة دولة الكويت، وتُشرف عليها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومجلس أمناء الجائزة. قيمة الجائزة مليون دولار أمريكي تمنح لمجال واحد سنوياً. والهدف من الجائزة هو تقصص واختصار أفضل الدراسات والمشاريع العلمية والبحثية والمبادرات المبتكرة التي كان لها الأثر الكبير والمستدام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية.

جائزة أنور النوري: تشرف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إشرافاً كاملاً على جائزة أنور النوري، التي أُطلقت في عام ٢٠١٥ بتمويل من مبرة أنور النوري، تقديراً للدور الكبير الذي أداه الفقه في مجال التربية على مستوى دولة الكويت والوطن العربي، لمدة تزيد على ٥٠ سنة، واعترافاً بجهوده في خدمة المؤسسة كعضو سابق في مجلس إدارتها.

وتهدف الجائزة إلى تعزيز نوعية البحث في العلوم التربوية بالعالم العربي، واكتشاف الباحثين الشباب والمتميزين العرب وإبرازهم، والتعريف بهم في المصداق التربوي، ولا سيما من سُمّوا من مسؤولين ومسؤولات التعليم والبحث التربوي في العالم العربي.

وتُمنح الجائزة كل سنتين للحاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم التربوية من إحدى جامعات العالم العربي، وتبلغ قيمة الجائزة ٣٥ ألف دولار أمريكي للمركز الأول، وصحوز منح الجائزة للمركز الثاني بمبلغ ٢٥ ألف دولار أمريكي.

وتتضمن شروط الترشيح للجائزة: أن تكون الجامعة المانحة لدرجة الدكتوراه في إحدى الدول العربية، وأن تكون مُعتمدة من الجهة الرسمية في دولة المقر. أن تكون درجة الدكتوراه للأطروحة المقدمة مُنحت خلال الأعوام الجامعية الثلاثة السابقة للإعلان عن الجائزة. ولا تُقبل الأطروحة التي لم تستكمل إجراءات منح الدرجة العلمية. أن تكون الأطروحة مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، على أن يُقدّم ملخص تفصيلي عن الأطروحة باللغة العربية.

اهتمامنا على رفع كفاءة البحث العلمي، وتشجيع البحوث عابرة التخصصات والشراكات، والإعلام بالسياسات المبنية على الدليل العلمي. كما سنحرص أيضاً على تعزيز نقل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وببذل جهدنا للمساهمة في نمو النظام البيئي للابتكار. وسنركز على نشر المعرفة، وتنمية القدرات، والإمكانيات البشرية. سنوجه جهودنا نحو المجالات التي تعالج القضايا ذات الأهمية والأولوية الوطنية، لا سيما في مجالات البيئة، والطاقة، والصحة، وتعليم العلوم، والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات والأمن المائي والغذائي، والاقتصادات المستقبلية، مع البقاء متيقظين للاتجاهات والمبادرات الناشئة خارج هذه المجالات التي يمكن أن تعود بالنفع على الكويت.

إضافة إلى ذلك، أنشأت المؤسسة مراكز علمية متخصصة ومتميزة تمولها باستمرار؛ بهدف نشر المعرفة العلمية وتطوير مهارات الشباب وتشجيع الأبحاث العلمية والإبداعات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وفتح آفاق جديدة حول سبل مواجهة التحديات الوطنية من خلال البحث والتطوير. وهذه المراكز هي:

- المركز العلمي
- معهد دسمان للسكري
- مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع
- مركز جابر الأحمد للطب النووي والتصوير الجزيئي
- شركة التقدم العلمي للنشر والتوزيع

ومن بين الجوائز الخاصة بالمؤسسة ..

جائزة السميطة للتنمية الأفريقية: تأتي هذه الجائزة تلبية لمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، « القمة العربية - الإفريقية الثالثة » أمصر دولة الكويت - حفظه الله ورعاه - التي أعلنها في التي استضافتها دولة الكويت في شهر نوفمبر ٢٠١٣ لدعم تنمية الدول الإفريقية. تتضمن المبادرة تخصيص جائزة سنوية تحمل اسم جائزة الدكتور عبد الرحمن السميطة، للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية في القارة الإفريقية، بما يمكن دولها وشعوبها من التغلب على مشكلات الفقر

الدور الحيوي لمجالس إدارات المؤسسات المصرفية في الامتثال للجهات الرقابية بدولة الكويت



بقلم: أحمد مشاري الفارس
رئيس مجلس إدارة جمعية
المحاسبين والمراجعين
الكويتية الأسبق.



المقدمة:

البنوك. كما يراقب البنك المركزي التزام البنوك بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويجري زيارات رقابية ميدانية دورية للتأكد من امتثالها الفعلي لتلك المتطلبات.

أما هيئة أسواق المال، فتعنى بتنظيم الأسواق المالية والإشراف على الشركات المدرجة في البورصة الكويتية، بما في ذلك البنوك. وهي تركز على ضمان الشفافية والعدالة في تداول الأوراق المالية، وتفرض متطلبات إفصاح صارمة تتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية، وتتابع مستوى التزام البنوك بقواعد الحوكمة وتعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة. كما تعمل الهيئة على حماية حقوق المساهمين وتكريس معايير العدالة والمساءلة في بيئة السوق.

وتعتبر وحدة التحريات المالية الكويتية جهة رقابية متخصصة تعنى بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتلزم البنوك بإبلاغها عن العمليات المالية المشبوهة، كما تضع المعايير والإجراءات الواجب اتباعها في هذا السياق. تعمل هذه الوحدة ضمن إطار تشريعي ينسجم مع المعايير الدولية، وتضطلع بدور تنسيقي مهم مع الجهات الرقابية

تؤدي مجالس إدارات المؤسسات المصرفية دوراً محورياً في ضبط أداء القطاع المالي، وتوجيهه نحو الامتثال الكامل للمعايير الرقابية والتنظيمية التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة في النظام المصرفي.

في دولة الكويت، يشكل الإطار الرقابي منظومة متكاملة تضم مجموعة من الجهات الرسمية التي تتولى تنظيم ومراقبة عمل البنوك والمؤسسات المالية. وتتطلب هذه المنظومة من مجالس الإدارات أن تتبنى منهجية حوكمة فعالة تضمن التفاعل المستمر مع التعليمات والتشريعات الرقابية، وتكرس ثقافة الامتثال في مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة.

الجهات الرقابية في الكويت ودورها:

يُعد بنك الكويت المركزي الجهة الرقابية العليا فيما يخص الإشراف على القطاع المصرفي في الدولة. وتتمثل مهمته الأساسية في ضمان سلامة واستقرار النظام المالي، من خلال إصدار التعليمات الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال، والسيولة، وإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، وحوكمة



تلعب مجالس إدارات البنوك دوراً استراتيجياً في قيادة عمليات التحول الرقمي. هذا الدور لا يقتصر على تبني أحدث الحلول التقنية فحسب، بل يشمل وضع رؤية شاملة تُدمج التكنولوجيا مع متطلبات الامتثال الرقابي لضمان فعالية العمليات المصرفية وسلامتها. على مجلس الإدارة التأكد من وجود استراتيجيات واضحة للتحول الرقمي تركز على تطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز أنظمة الأمن السيبراني، بما يحمي بيانات العملاء ويحول دون الاختراقات أو التلاعب.

علاوة على ذلك، يجب على المجلس تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، التي تسهم في الكشف المبكر عن المخاطر المالية والتشغيلية والامتثال السريع للمتطلبات التنظيمية. كما يتحتم على مجالس الإدارات العمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية لتطوير ثقافة مؤسسية تدمج بين الابتكار والالتزام الرقابي، عبر برامج تدريبية مستمرة للموظفين تهدف إلى رفع الوعي بالمخاطر التقنية وأهمية الحوكمة الرقمية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعزز المجلس نظاماً متكاملًا لإدارة المخاطر التكنولوجية يكون قادرًا على التعامل مع التهديدات السيبرانية والتغيرات التقنية المستقبلية، ما يضمن قدرة البنك على الاستمرارية في بيئة متغيرة.

تعزيز ثقافة الامتثال المؤسسي:

من الضروري كذلك أن تسهم مجالس الإدارة في بناء ثقافة داخلية قائمة على الامتثال والحوكمة الرشيدة، وهو ما يتطلب تفاعلاً مباشراً مع الإدارة التنفيذية لضمان التزام كافة الوحدات التنظيمية في البنك بالسياسات الرقابية. كما يجب على المجلس التأكد من كفاءة أنظمة

المحلية والدولية فيما يتعلق بتبادل المعلومات والبيانات المالية الحساسة.

كما توجد جهات رقابية أخرى تكمل هذا الإطار الرقابي، مثل ديوان المحاسبة الذي يراقب المال العام، وجهاز حماية المنافسة الذي يتأكد من التزام البنوك بقواعد المنافسة العادلة، فضلاً عن وزارة التجارة والصناعة في بعض الجوانب التنظيمية ذات الصلة بقانون الشركات ولوائحه التنظيمية.

مجلس الإدارة والحوكمة الرقابية:

ضمن هذا الإطار الرقابي المتعدد، تقع على مجالس إدارات البنوك مسؤوليات بالغة الأهمية تتطلب قدرة عالية على التنظيم والتنسيق. تبدأ هذه المسؤوليات بوضع السياسات العامة والرقابة على تنفيذها، لكنها لا تقتصر على الجانب الإداري فقط، بل تمتد إلى الإشراف المباشر على مدى التزام البنك بتعليمات الجهات الرقابية، وذلك من خلال إنشاء لجان متخصصة مثل لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الحوكمة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، التي تُعنى كل منها بجانب محدد من جوانب الالتزام المؤسسي.

تلعب هذه اللجان دوراً محورياً في رفع التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات اللازمة لضمان معالجة أية ملاحظات رقابية أو تصحيح المسارات التشغيلية. ومن المهم أن يُؤقَر المجلس الدعم الكامل لهذه اللجان، من خلال منحها الصلاحيات اللازمة، وضمان استقلاليتها عن الإدارة التنفيذية، وتوفير الموارد التقنية والبشرية المطلوبة لأداء مهامها بكفاءة.

إلى جانب ذلك، يتعين على مجالس الإدارات أن تضمن وجود أنظمة فعّالة للإفصاح والشفافية، بما يتوافق مع متطلبات هيئة أسواق المال. ويشمل ذلك اعتماد سياسات واضحة للإفصاح عن البيانات المالية، والتعامل مع الأحداث الجوهرية، وتجنب التعارض في المصالح، بما يُعزز من ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة ويكرس مناخاً من النزاهة والوضوح.

دور مجالس الإدارة في التحول الرقمي والامتثال التكنولوجي:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي نتيجة التقدم التكنولوجي، بات من الضروري أن



واضحة وموثقة لضمان تدفق المعلومات الدقيقة والموثوقة بانتظام إلى المساهمين، سواءً كانت متعلقة بالأداء المالي، أو التحديات التنظيمية، أو المخاطر المحتملة، أو التوجهات الاستراتيجية. هذا التواصل لا يساعد فقط في تعزيز معرفة المساهمين، ولكنه يفتح الباب أمام حوار بناء يعزز من فهمهم للقرارات التي يتخذها المجلس وتأثيرها على مستقبل البنك.

فضلاً عن ذلك، لا تقتصر أهمية الشفافية على توفير البيانات فحسب، بل تشمل أيضاً بناء قنوات اتصال متعددة ومرنة تتيح للمساهمين المشاركة الفعالة من خلال الاجتماعات، وورش العمل، والمنصات الرقمية التي تسهل التواصل المستمر. كما يجب أن تسعى مجالس الإدارة إلى تفعيل آليات المساءلة، بحيث يكون هناك رد فعل واضح تجاه استفسارات المساهمين وملاحظاتهم، ما يعزز من إحساسهم بالانتماء والمسؤولية تجاه البنك. في نهاية المطاف، يخلق هذا النهج بيئة مؤسسية قائمة على الاحترام المتبادل والمسؤولية، تثمر في قرارات أفضل، وتحفز الاستثمارات، وترسخ سمعة البنك في الأسواق المالية.

الرقابة الداخلية، وتقييم أدائها بصورة دورية، وتبني أدوات تكنولوجية حديثة تتيح المتابعة المستمرة وتقليل احتمالية وقوع المخالفات.

في سياق التفاعل مع الجهات الرقابية، ينبغي أن تحرص مجالس الإدارات على فتح قنوات اتصال منتظمة مع هذه الجهات، والمشاركة في اللقاءات التشاورية، والاستجابة السريعة لأي استفسارات أو تعليمات تصدر عنها. كما يُعد الرد الفوري والفعال على تقارير الفحص الرقابي، وتبني خطط تصحيحية مدروسة، مؤشراً على مدى جدية المجلس في التفاعل مع مسؤولياته الرقابية.

أهمية الشفافية والاتصال مع المساهمين في سياق الحوكمة:

تعتبر الشفافية والاتصال المنتظم مع المساهمين أحد الأعمدة الأساسية التي ترتكز عليها الحوكمة الرشيدة، حيث تمثل أداة حيوية لبناء ثقة مستدامة تعزز من استقرار المؤسسة المالية. ينبغي لمجالس الإدارة أن تلتزم بسياسات

التحديات والمتغيرات المستقبلية:

ويسهم هذا النهج في ترسيخ مبدأ الشفافية، وبناء جسور من الثقة المتبادلة، وضمان فهم مشترك للتوجهات الرقابية والمتطلبات التنظيمية.

● تطوير أنظمة الامتثال الرقمي والرقابة التكنولوجية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية، للارتقاء بمستوى الكشف المبكر عن المخاطر والامتثال الفوري للتعليمات التنظيمية.

● تعزيز استقلالية وحدات الرقابة الداخلية والامتثال داخل البنوك، وضمان تقديم تقاريرها مباشرة إلى المجلس أو اللجان المختصة، دون تدخل من الإدارة التنفيذية، لضمان الموضوعية والشفافية.

● تبني ميثاق حوكمة واضح ومحدث باستمرار، يحدد مسؤوليات المجلس ولجانه في الجوانب الرقابية والامتثالية، ويضمن الانسجام مع التغيرات التشريعية المحلية والدولية.

باتباع هذه التوصيات، ستمكن البنوك الكويتية من تعزيز مرونتها المؤسسية، وتعميق التزامها بالقواعد الرقابية، وتحقيق نموذج مصرفي يتسم بالكفاءة والشفافية والاستدامة، في ظل بيئة مالية متغيرة ومتزايدة التعقيد.

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول إن العلاقة بين مجالس إدارات البنوك الكويتية والجهات الرقابية ليست علاقة رقابة وإشراف فحسب، بل هي علاقة تشاركية تهدف إلى تحقيق الأمان المالي والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. وتبرز أهمية هذه العلاقة في قدرتها على تعزيز ثقة المستثمرين، ودعم مرونة القطاع المصرفي، وتحقيق ممارسات مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية، بما يعكس نضج النظام المصرفي في دولة الكويت وتقدمه.

ولا يمكن إغفال التحديات التي قد تواجه بعض المجالس، مثل ضعف الخبرات المتخصصة في الجوانب القانونية أو التكنولوجية، أو بطء الاستجابة للمتغيرات التنظيمية المتسارعة. كما أن تداخل الصلاحيات بين الجهات الرقابية، أحياناً، يفرض عبئاً إضافياً على المجلس فيما يخص التنسيق والتوفيق بين المتطلبات المختلفة. لذا، فإن تعزيز الكفاءة الداخلية لمجالس الإدارات، من خلال التدريب المستمر واستقطاب الكفاءات المتنوعة، يُعد شرطاً أساسياً لتمكينها من أداء دورها الرقابي بكفاءة.

إن نجاح النظام المصرفي الكويتي في مواكبة المعايير الدولية للامتثال والحماية التنظيمية، يرتكز بدرجة كبيرة على نجاح الدور الذي تقوم به مجالس الإدارات في البنوك. فالمجلس الذي يُدرك عمق علاقته بالجهات الرقابية ويتفاعل معها كشريك في تحقيق الاستقرار المالي، لا بوصفها مجرد سلطة إشرافية، هو المجلس الذي يؤسس لمؤسسة مصرفية قوية ومستدامة.

التوصيات:

في ضوء ما تم عرضه، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات لتعزيز فاعلية مجالس إدارات البنوك الكويتية في الامتثال للجهات الرقابية، على النحو التالي:

● تعزيز التنوع المهني داخل مجلس الإدارة من خلال ضم أعضاء ذوي خبرات متنوعة، تشمل الجوانب القانونية، والرقابية، والتكنولوجية، إلى جانب الخبرات المصرفية التقليدية، بما يرفع من جودة الرقابة الداخلية وفعاليتها اتخاذ القرار.

● تبني برامج تدريبية دورية لأعضاء المجلس، تُركّز على مستجدات التعليمات الرقابية، وأفضل ممارسات الحوكمة، ومعايير الامتثال الدولية، لضمان بقاء الأعضاء على دراية بالتطورات التنظيمية والرقابية المتسارعة.

● تعزيز قنوات التواصل المؤسسي المباشر مع الجهات الرقابية من خلال آليات واضحة ومنظمة، تشمل عقد اجتماعات دورية، وتقديم تقارير رقابية مفصلة، والمشاركة الفاعلة في ورش العمل واللقاءات التشاورية.

الاستدامة وتبني معايير ESG في دولة الكويت: إطار طموح للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر بقيادة رقابية ومحفزة



عبد الله العيسى
عضو مجلس إدارة الجمعية
شركة تي جي إس العيسى وشركاه
محاسبون قانونيون واستشاريون



مقدمة

نحو موازنة هذه الجهود مع أطر التقارير المالية الدولية مثل معايير IFRS.

من الاستدامة إلى ESG: رحلة التطور بقيادة مالية

في السابق، ركزت جهود الكويت على الجانب البيئي (E) بشكل أساسي، بقيادة الهيئة العامة للبيئة. اليوم، يُعتبر تبني معايير ESG نقلة نوعية، تقودها بشكل متزايد الهيئات الرقابية المالية، التي أدركت أن مخاطر ESG هي في صميمها مخاطر مالية تهدد استقرار القطاع المالي واستدامة الاستثمارات.

تحليل أداء ESG في الكويت: دور محوري للجهات الرقابية

١. البعد البيئي (Environmental):

- التحديات: لا تزال الانبعاثات الكربونية المرتفعة

لم يعد مفهوم الاستدامة في العصر الحديث يقتصر على الحفاظ على الموارد الطبيعية فحسب، بل تطور ليشمل ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصادات وازدهار المجتمعات. وفي هذا الإطار، برز مفهوم ESG - الذي يدمج المعايير البيئية (Environmental) والاجتماعية (Social) والحوكمة (Governance) - كمنهجية شاملة لتقييم أداء واستدامة الشركات والدول. تسعى دولة الكويت، من خلال رؤيتها الطموحة "كويت جديدة ٢٠٣٥"، إلى الانتقال من نهج تقليدي للاستدامة إلى نموذج متكامل قائم على ESG. ولكن ما يميز هذه الرحلة اليوم هو التحول من مبادرات حكومية بيئية منعزلة إلى إستراتيجية وطنية شاملة، يقودها ويدعمها بشكل فعال قطاعا المال والأعمال، من خلال أدوار محورية للبنك المركزي وهيئة أسواق المال، وسعي

المبادرات الرئيسية	الجهة
دمج الاستدامة وهدف طاقة متجددة ١٥% وخطط صافي صفرية	رؤية الكويت ٢٠٣٥
توجيه ESG في الاستراتيجية، تقارير إلزامية من ٢٠٢٦	CMA
دليل ESG ، جوائز، انضمام لمبادرة SSE	Boursa Kuwait
توجيهات CBK، استراتيجيات NBK ، لجنة KBA	البنوك
تقارير Markaz وفق GRI	الشركات الاستثمارية
تحديثات قانون الشركات، إصدار أدوات مالية خضراء	القوانين والحوكمة
تنفيذ مشاريع بيئية ومراقبة التشريعات	الهيئة العامة للبيئة
KERP لتنظيف الأراضي وإزالة الأنغام	مشاريع بيئية وطنية

• حوكمة الشركات: تفرض هيئة أسواق المال معايير صارمة لحوكمة الشركات المدرجة، والتي تشكل الأساس المتين لأي تطبيق ناجح لمعايير ESG.

القادة الجدد: البنك المركزي وهيئة أسواق المال

تحولت هذه الهيئات من مجرد منظمين إلى حافزين رئيسيين لتبني معايير ESG:

١. دور البنك المركزي الكويتي:

➤ التمويل المستدام

يمكن للبنك المركزي إصدار تعميمات لتشجيع البنوك على دمج مخاطر ESG في تقييماتها الائتمانية، وتطوير منتجات "تمويل أخضر" (مثل قروض مشاريع الطاقة المتجددة أو المباني الخضراء).

➤ إدارة المخاطر النظامية

يُعتبر البنك المركزي مسؤولاً عن استقرار النظام المالي. إن مخاطر المناخ (مخاطر فيزيائية ومخاطر انتقالية) تشكل تهديداً systemically لهذا الاستقرار، مما يدفعه لوضع إرشادات لإدارة هذه المخاطر.

الناجمة عن الصناعات النفطية والطاقة، والاستهلاك المفرط للموارد، وتحديات إدارة النفايات، هي التحديات الرئيسية.

- الجهود والتقدم: تُترجم الجهود هنا من خلال مشروع "الشقيا" للطاقة المتجددة، وتطبيق كود البناء الموحد، وتفعيل قانون حماية البيئة.

٢. البعد الاجتماعي (Social):

- حماية العمالة وتنميتها: تشديد الرقابة على ظروف العمل العادلة والسلامة المهنية.

- الشمول المالي: يلعب البنك المركزي الكويتي دوراً في تشجيع البنوك على تطوير منتجات وخدمات مالية تلأئم جميع فئات المجتمع، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز البعد الاجتماعي للتنمية.

٣. بُعد الحوكمة (Governance):

• مكافحة الفساد: تعزيز الشفافية من خلال هيئات رقابية متخصصة مثل هيئة مكافحة الفساد (نزاهة).



بوضع معايير واضحة للإفصاح، تضمن الهيئة مصداقية البيانات التي تعلنها الشركات وتحمي المستثمرين من الممارسات المضللة.

التوجه نحو المعايير الدولية: إنشاء جهة رقابية مستقلة وتبني معايير IFRS

لضمان المصداقية والموثوقية وقابلية المقارنة على مستوى العالم، يجب أن تستند تقارير ESG إلى أطر عالمية موحدة.

تبني معايير الـ IFRS (ISSB): قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتشكيل مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)، الذي أصدر أول معايير عالمية للإفصاح عن الاستدامة (S1 IFRS و S2 IFRS). السعي نحو تبني هذه المعايير بشكل رسمي في الكويت هو أمر حتمي لمواءمة التقارير المحلية مع أفضل الممارسات العالمية وضمان ثقة المستثمرين الأجانب.

• الحاجة إلى جهة رقابية مستقلة: لضمان نزاهة وفاعلية تطبيق هذه المعايير، تبرز الحاجة إلى جهة رقابية مستقلة (أو تفويض صلاحيات واضح لإحدى الهيئات القائمة مثل هيئة أسواق المال). ستكون مهام هذه الجهة:

• الإفصاح والشفافية

يمكنه إلزام البنوك بالإفصاح عن تعرضها لمخاطر المناخ والخطوات المتخذة للتخفيف منها، وفق أطر معيارية.

• دور هيئة أسواق المال:

• الإفصاح الإلزامي عن ESG:

تعد الهيئة الجهة الأكثر تأثيراً في هذا المجال. من خلال إصدار دليل حوكمة الشركات وتحديثه، يمكن للهيئة إلزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن أدائها في مجال ESG ضمن تقاريرها السنوية، كخطوة أولى نحو جعل الإفصاح إلزامياً بالكامل.

• جذب الاستثمار المؤسسي:

يشترط المستثمرون العالميون (مثل صناديق التقاعد والتحوط) وجود بيانات ESG موثوقة وشفافة. إلزام الإفصاح يجعل سوق الكويت جذاباً لهذه الاستثمارات عالية القيمة.

• مكافحة "الغسيل الأخضر" (Greenwashing):



عجلة تبني معايير ESG، والسعي نحو إنشاء إطار رقابي مستقل قائم على المعايير الدولية مثل IFRS، فإن الكويت لا تحمي فقط بيئتها واقتصادها من المخاطر النظامية، بل تضع نفسها في مصاف الأسواق المالية الحديثة والجاذبة للاستثمارات العالمية الواعية، محققةً بذلك أبعاد رؤية ٢٠٣٥ بطريقة متكاملة ومسؤولة.

- وضع الإطار الوطني للإفصاح عن ESG استناداً إلى معايير ISSB.
- مراجعة واعتماد تقارير الاستدامة الصادرة عن الشركات لضمان مطابقتها للمعايير.
- التفتيش وفرض العقوبات على المخالفين.
- بناء القدرات وتدريب الشركات والمراجعين على هذه المعايير الجديدة.

خاتمة: نحو مستقبل مالي مستدام

بدءاً من عام ٢٠٢٦، ستكون تقارير ESG إلزامية في السوق المميز، مما يمهد الطريق لشفافية أكبر في الأداء غير المالي.

(LinkedIn)، ومن المرجح توسيع نطاق إصدارات السندات الخضراء والسوكوك المستدامة؛ خصوصاً بعد نجاح Bour-sa و CMA في إطار توجيه وتحفيز السوق. (LinkedIn) (Oxford Business Group)

لم تعد الاستدامة في الكويت مجرد شعار بيئي، بل أصبحت إستراتيجية اقتصادية ومالية شاملة. من خلال القيادة الفاعلة للبنك المركزي الكويتي وهيئة أسواق المال في دفع



إعداد
الباحث إسلام صديق

نسبة كفاية رأس المال دورها في تحليل وتقييم الاعمال



المقدمة

بها، وإنشاء منظومة رقابية فعّالة تحاكي أحدث
المستجدات والمعايير الدولية المعمول بها.

وستأتي هذه التعليمات على هيئة كتاب جديد
(الكتاب السابع عشر) ضمن مجموعة كتب اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء
هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية
وتعديلاتهما، وسيتم تعديل بعض أحكام ذات اللائحة
التنفيذية لتعكس متطلبات رؤوس الأموال المدفوعة
الجديدة الخاصة بتراخيص قائمة الأنشطة المرخص
بها.

يشير ارتفاع النسبة الي عدم استغلال المنشأ لرأس
المال بالشكل الامثل لذلك و في ضوء المخاطر
المتسارعة اقرت هيئة اسواق المال إصدار وتطبيق
تعليمات كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم
ومتطلبات رؤوس الأموال المدفوعة الجديدة الخاصة
بتراخيص قائمة الأنشطة المرخص بها وقالت
الهيئة، في بيان صحفي، إن ذلك يأتي انطلاقاً من
رؤية الهيئة لتعزيز البنية التشريعية لمنظومة أسواق
المال، وفي إطار سعيها لتفعيل الدور الرقابي المنوط

١١. متطلبات رأس المال المتعلقة بعمليات الاستثمار
والتمويل الإسلامية (الفصل السادس)

متطلبات رأس المال الرقابي

المادة الأولى

يجب على الشخص المرخص له التأكد من أن رأس المال الرقابي المؤهل لديه، وفقاً لمعايير رأس المال المؤهل الواردة في هذا الفصل / القسم (٣-ب) يتجاوز متطلبات رأس المال المحتسب بناء على المخاطر وفقاً لما هو وارد في الفصل الرابع من هذا الكتاب بشكل مستمر

المادة الثانية

يحدد رأس المال المطلوب بناء على المخاطر بمجموع رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الواردة في الفصل الرابع والفصل الخامس والفصل السادس من هذا الكتاب، والتي تشمل المخاطر التالية :

١. مخاطر السوق

٢. مخاطر التشغيل

٣. مخاطر الاستثمار

٤. مخاطر الائتمان

٥. المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

٦. مخاطر التعهد بتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية

٧. مخاطر عمليات تمويل الأوراق المالية

٨. متطلبات رأس المال بناء على المخاطر للأصول المدارة

٩. الانكشافات الأخرى

١٠. كيانات البنية التحتية للسوق المالي (الفصل الخامس)

التعريف نسبة كفاية رأس المال

نسبة كفاية رأس المال "Capital Adequacy Ratio" هي مؤشر للشركات والبنوك يساعدها على إدارة المخاطر الخاصه بها، تحسب نسبة رأس المال لدي الشركات و الهيئات المختلفة مقارنة باجمالي الأصول المعرضة للمخاطر، ومنها علي سبيل المثال المخاطر الائتمانية حيث تتوقف على نوع التسهيلات الممنوحة من قبل الشركات للغير سواء أفراد أو المؤسسات الحومية والخاصة، هذا وتكون المخاطر الائتمانية الممنوحة للحكومات تا قبل نسبة من نظيرتها في حين تتعالي النسبة الممنوحة للأفراد.

نسبة كفاية رأس المال تقيس قوة المؤسسات وقدرتها على الالفاء بالتزامتها من خلال الاصول المملوكة و ورأس المال وهي تحسب عن طريق قسمة رأس المال لدي الشركات و الهيئات على الأصول المرتبطة بالمخاطر.

يدل ارتفاع النسبة على مرونة الشركات وقدرتها علي تجاوز الأزمات الاقتصادية خلال فترات الركود كما أنها تشير الي الصحة المالية لدي الشركات ومدى تعزيز قدرة الشركة علي الصمود اتجاه أي خسائر غير متوقعه ، و علي العكس حيث تشير انخفاض النسبة الي عدم قدرة الشركة للتعامل مع المخاطر المرتبطة بأصولها.

هيكل رأس المال Capital Adequacy Ratio

- يتكون رأس المال الرقابي للمجموعة من:
- رأس المال الكلي وهو مجموع كلا من رأس المال من الطبقة الأولى ورأس المال من الطبقة الثانية.
- ١. رأس المال من الطبقة الأولى: وهو ما يسمى برأس المال

من خلال البيانات الموضحة للشركة محل الدراسة في الجدول أدناه سوف نقوم باحتساب نسبة كفاية رأس المال

A	B
1 Company A (\$ million)	
2	
3 Tier 1 Capital	148
4 Tier 2 Capital	57
5 Credit Risk Weighted Assets	1200
6 Market Risk Weighted Assets	350
7 Operational Risk Weighted Assets	170
8	
9 Total Risk Weighted Assets	1720

أولا احتساب إجمالي الأصول الموزعة على المخاطر بالشكل التالي:

$$\text{Credit Risk} = \text{Total Risk Weighted Assets} \\ \text{Market Risk Weighted} + \text{Weighted Assets} \\ \text{Operational Risk Weighted Assets} + \text{Assets}$$

$$170 + 350 + 1200 = \text{إجمالي الأصول الموزعة على المخاطر} = 1720$$

حساب نسبة كفاية رأس المال:

A	B
1 Company A (\$ million)	
2	
3 Tier 1 Capital	148
4 Tier 2 Capital	57
5 Credit Risk Weighted Assets	1200
6 Market Risk Weighted Assets	350
7 Operational Risk Weighted Assets	170
8 Total Risk Weighted Assets	1720
9	
10 Capital adequacy Ratio	11.9%

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = (148 + 57) / 1720 = 11.9\%$$

تمثل النسبة كفاية رأس المال وهي 11.9%، وهي نسبة عالية جداً ومثالية لتغطية المخاطر في مقابل الاصول.

من الطبقة الأولى المعتادة، حيث يشمل رأس المال العادي والأرباح المحتجزة والدخل الشامل والأصول الملموسة.

٢. رأس المال من الطبقة الثانية: يشمل الاحتياطيات المعاد تقييمها والديون الثانوية والفائض المرتبط بالأسهم.

المقام في المعادلة وهو الأصول المرتبطة بالمخاطر: تشمل الأصول المرتبطة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

التمثيل الرياضي للمعادلة:

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال من الطبقة الأولى + رأس المال من الطبقة الثانية) / الأصول المرتبطة بالمخاطر.

Capital Adequacy Ratio Formula

$$\text{Capital Adequacy Ratio} = \frac{\text{(Tier 1 Capital + Tier 2 Capital)}}{\text{Risk Weighted Assets}}$$

أمثلة على نسبة كفاية رأس المال

باستخدام مبدأ نسبة كفاية رأس المال لتحليل القدرة على تحمل المخاطر عند الشركات والمؤسسات المالية.:

مثال ١

A	B
1 Company A (\$ million)	
2	
3 Tier 1 capital	148
4 Tier 2 Capital	57
5 Credit Risk Weighted Assets	1200
6 Market Risk Weighted Assets	350
7 Operational Risk Weighted Assets	170
8 Bank A (\$ million)	
9	

مثال ٢

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{1935270}{(50755 + 201488)} = 13.03\%$$

ويكون تعريف نسبة كفاية رأس المال وفقاً لما تم ذكره من معادلات وارقام هو: القدرة على توفير رأس مال كافي هو مفتاح النجاح في عالم الأعمال.

أولاً يتم احتساب قيمة البسط وهو رأس المال من الطبقة الأولى والطبقة الثانية للشركة صاحبة البيانات، كما نحتاج لاحتساب قيمة المقام وهو يمثل المخاطر المرتبطة بالاصو.

مثال للبيانات المطلوبة لحساب معادلة نسبة كفاية رأس المال:

A	B
	201,488
	50,755

حساب إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر:

A	B
Company 2	
Tier 1 Capital	201,488
Tier 2 Capital	50,755
Credit Risk Weighted Assets	1,573,578
Market Risk Weighted Assets	179,107
Operational Risk Weighted Assets	182,585
Total Risk Weighted Assets	1,935,270

حساب نسبة كفاية رأس المال بالشكل التالي:

A	B
Company 2	
Tier 1 Capital	201,488
Tier 2 Capital	50,755
Credit Risk Weighted Assets	1,573,578
Market Risk Weighted Assets	179,107
Operational Risk Weighted Assets	182,585
Total Risk Weighted Assets	1,935,270
Capital Adequacy Ratio	13.03%

بحضور الرئيس الفخري وأعضاء مجلس الإدارة "المحاسبين" نظمت جمعيتها العمومية وأقرت كافة البنود



الخيرى والذي تبنته ودعمته وزارة الشؤون بتجربته على الجمعيات الخيرية، كما عقد المركز ورشة تعريفية بالمعيار حضره ممثلون عن 13 جهة مختلفة وبتنظيم بين الجمعية ووزارة الشؤون.

وأضاف أن مركز الاعتماد المهني والتصنيف بإنجاز الكثير من المعاملات لغير الكويتيين في الداخل والخارج لاعتماد الشهادات والتصنيف المهني، حيث يهدف المركز لحماية المهنة من الدخلاء وتعزيز دور التصنيف، كما أطلقت الجمعية أكاديمية المحاسبين، حيث تم تخريج الدفعة الأولى من الأكاديمية، وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل في القطاعات المختلفة.

وقد نظمت الجمعية العديد من البرامج والدورات التدريبية وورش العمل المجانية والتي بلغت 105 برامج بالإضافة لبرامج أكاديمية المحاسبين، واستفاد منها حوالي 2700 متدرب يمثلون العديد من الجهات. وبين أن الجمعية قامت بتوقيع اتفاقيات التعاون مع عدة جهات من بينها: اتحاد شركات الاستثمار وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين ونقابة الخبراء في وزارة العدل واتحاد المبرات الخيرية وجمعية المحامين وكلها تهدف لتعزيز دور المهنة والاستفادة من الخبرات في تقديم خدمات متميزة للأعضاء العاملين والمنتسبين.

ولفت أن الجمعية قامت بتأسيس مكتبة الجمعية بدعم

أقرت جمعية المحاسبين والمراجعين خلال الجمعية العمومية العادية، بحضور الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الجمعية، حيث أقرت الجمعية العمومية جميع بنود جدول الأعمال.

وأوضح الرئيس الفخري للجمعية يوسف العثمان أن الجمعية تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات خلال الفترة الماضية، من أهمها تنظيم المؤتمر الدولي السنوي السابع للمحاسبة والحوكمة والاستدامة بين النظرية والتطبيق والذي شهد حضوراً دولياً وإقليمياً متميزاً، بالإضافة للحضور المحلي.

وبين أن الجمعية نجحت كذلك في تنظيم احتفالياتها باليوبيل الذهبي برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبد الله وحضور وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل.

ومن جهته، بين رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح الجلاوي أن الجمعية حققت العديد من الإنجازات من بينها: إعادة هيكلة مركز التحكيم والخبرة، بإضافة الضريبة والإفلاس حيث يضم المركز نخبة من المتخصصين، ويهدف المركز لخلق فرص وظيفية لخريجي الجامعات والمعاهد تخصص المحاسبة، بالإضافة لقيام المركز بتنظيم ندوة حول أهمية قانون الإفلاس بالتعاون مع اتحاد شركات الاستثمار.

واعتماد مركز المحاسبة الإسلامي والذي أطلق مبادرة المعيار



يوسف العثمان:

– انجازات كبيرة حققتها الجمعية خلال الفترة الماضية من أهمها تنظيم المؤتمر الدولي السنوي السابع للمحاسبة والحوكمة والاستدامة بين النظرية والتطبيق

صباح الجلاوي:

– شاركت الجمعية بحضور توقيع اتفاقية التعاون بين اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وشركة CaseWare العالمية، والتي ستعزز الدور التقني في مهنة المحاسبة والمراجعة

– مركز الاعتماد المهني والتصنيف قام بإنجاز الكثير من المعاملات لغير الكويتيين في الداخل والخارج

– الجمعية نظمت العديد من البرامج والدورات التدريبية وورش العمل المجانية والتي بلغت 105 برامج بالإضافة لبرامج أكاديمية المحاسبين، واستفاد منها حوالي 2700 متدرب

وتبرعات أعضاء الجمعية، وستكون المكتبة متاحة أمام طلبة الدراسات العليا وطلبة وخريجي الجامعات والمعاهد تخصص محاسبة.

وقد شاركت الجمعية بحضور توقيع اتفاقية التعاون بين اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وشركة CaseWare العالمية، والتي ستعزز الدور التقني في مهنة المحاسبة والمراجعة لدى الدول الأعضاء في الاتحاد. ولفت أن الجمعية قدمت رؤاها الفنية في العديد من القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمهنة.

وأوضح أنه من بين الإنجازات التي قامت بها الجمعية التعاون مع وزارة التجارة والصناعة باعتماد توقيع مراقب الحسابات على ميزانيات الشركات للحفاظ على المهنة ومكافحة التزوير.

وقال الجلاوي: تحرص الجمعية على تعزيز دور المرأة في العمل المحاسبي وتطوير المهنة، اتساقاً مع رؤية الدولة الرامية لتمكين المرأة في جميع المجالات وتأكيداً للدور الذي تقوم به المرأة في العمل الاقتصادي على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص.



الأفكار المقدمة عالجت إشكاليات تواجه تنفيذ القانون "المحاسبين" قدمت لنزاهة مقترحات وتوصيات حول قانون المناقصات العامة



بأثر رجعي على المقاول مما يتسبب في ضياع أموال استكمال المشروعات الحكومية سواء كان عقد توريد أو تشغيل بالرغم من وجود تأمينات أو خطابات ضمان، نظرا وأن هناك حوادث سابقة لم تكن تعلم بها الجهات الحكومية ما ترتب عليها تعثر تنفيذ الأعمال.

تطوير نظم خطابات الضمان

وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي إلى أن الجمعية اقترحت الجمعية تطوير نظم خطابات الضمان والتأمينات الصادرة لمصلحة الجهة وربطها مباشرة مع القرارات الصادرة من إدارة الإفلاس أو إدارة التنفيذ لحماية وضمان استمرارية العقود الحكومية ومعالجة صعوبة التنفيذ من المقاول الرئيسي أو من مقاولي الباطن المعتمدين.

ونوهت إلى أن الإفلاس قد يحدث للمقاول بأثر رجعي ومع وجود

قدمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لهيئة مكافحة الفساد "نزاهة" مجموعة من المقترحات والتوصيات بشأن قانون المناقصات العامة .

وجاءت المقترحات لمعالجة بعض الإشكاليات الواقعة عند تنفيذ القانون وذلك بتفعيل وتطوير الرقابة على نطاق تطبيق القانون لحماية حقوق الجهات المستثناءة ولتفعيل وتطوير أداء القطاع الفني لجهاز المناقصات وبالمشاركة مع إدارة نظم الشراء بوزارة المالية ولتطوير السياسات الخاصة بالشراء وأساليب التعاقد على جميع طرق التعاقد.

وأشارت إلى أن المقترحات الهدف منها زيادة ضمانات أموال الجهات الحكومية والرقابة عليها من الإفلاس المتوقع من التعاقد مع الجهات الحكومية بالاستفادة من قانون الإفلاس الجديد، وتفعيل الرقابة على المتعاقدين وحماية الجهات الحكومية من تعثر وإفلاس المقاولين بأثر رجعي وضياع ضمانات وخطابات وتأمينات الجهات الحكومية نتيجة حدوث الأمر



الحكومية، وتفعيل أحقية الجهات الحكومية من مصادرة التأمين بسبب الإفلاس أو التعثر، وتفعيل الرقابة على حسابات العهد والأمانات وحقوق وديون الجهة وحمايتها من السقوط بالتقادم أو من خلال تفعيل أدوات محاسبية أو قانونية للرقابة عليها وتحصيلها من خلال خلق مقاصة مركزية.

الكفالات المقدمة للجهات الحكومية لن يكون هناك ضمانات للجهة ما قد يضيع معه استمرار تنفيذ المشروع أو عقد التوريد أو الكفالة الإنجازية أحياناً لمدة 10 سنوات من انتهاء المشروع.

وذكرت أن الأمور باتت تحتاج معالجة وتطوير مواد القانون بما يخص الفصل السابع مثل التأمين الأولي أو يحتاج ضمان أثناء سريان العطاء والإجراءات الواجب اتباعها لحماية أموال الجهات المتعاقد معها وإعادة تنظيمه والرقابة عليه أو عند طرح المناقصة، مع ضرورة تفعيل وحضور المراقبين الماليين للجان الشراء بالجهات الحكومية سواء عند طرح المناقصات أو التجديد للتعاقد أو عند اعتماد مراجعة خطابات الضمان والكفالات الصادرة للجهات الحكومية لتصبح من مسؤوليتهم المباشرة.

معالجة اشكالية تمديد العقود

من جهته أوضح عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور ناصر العنزي أنه يجب معالجة اشكالية تمديد العقود السارية نتيجة التأخر في طرح المناقصات الجديدة مما يستدعي تطوير طرق الطرح للمناقصات أو تمديدها، وتفعيل وفحص الميزانيات العمومية للمقاولين بهدف معرفة الوضع المالي الحقيقي للمتعاقد

وأضاف قائلاً: من خلال الاستفادة من دعم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية المختصة بالرقابة على مراقبي الحسابات ومراجعة الميزانيات حسب الطرق المحاسبية، وتفعيل التأمين النهائي للمقاول من خلال وضع امتياز خاص يميز حقوق الجهات

صباح الجلاوي:

– الجمعية تطوير نظم خطابات الضمان والتأمينات الصادرة لمصلحة الجهة وربطها مباشرة مع القرارات الصادرة من إدارة الإفلاس أو إدارة التنفيذ

– معالجة وتطوير مواد القانون بما يخص الفصل السابع مثل التأمين الأولي أو يحتاج ضمان أثناء سريان العطاء والإجراءات الواجب اتباعها لحماية أموال الجهات المتعاقد معها

د. ناصر العنزي:

– تفعيل وحضور المراقبين الماليين للجان الشراء بالجهات الحكومية سواء عند طرح المناقصات أو التجديد للتعاقد

– معالجة اشكالية تمديد العقود السارية نتيجة التأخر في طرح المناقصات الجديدة

تناول تعزيز سبل التعاون بين الجانبين "المحاسبين" عقدت اجتماعاً مع "أصول للتدريب والاستشارات"



د. فهد الجافور:

- الجمعية ستعقد البرنامج التأهيلي لشهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية بالتعاون مع شركة الأصول
- قطاع التدريب والتطوير في الجمعية شهد تطوراً كبيراً من حيث نوعية البرامج المقدمة
- البرامج والدورات التدريبية تلبى احتياجات العاملين في القطاعين العام والخاص
- العمل على مد جسور التعاون مع الجهات الحكومية والشركات في مجال التدريب
- حرص متواصل من قطاع التدريب في الجمعية على اختيار أفضل المدربين واختيار الموضوعات التي تهم العاملين في مجال المهنة
- تقديم محتوى جديد ومبتكر يجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اجتماعاً مع شركة أصول للتدريب والاستشارات في 6 أغسطس 2025 بمقر الجمعية.

وتناول الاجتماع تعزيز سبل التعاون بين الجانبين في مجالات التدريب والاستشارات. وتم الاتفاق على عقد برنامج تأهيلي لشهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية CICS.

(Certified Internal Control Specialist, CICS)

كما تم مناقشة بعض البرامج التدريبية ومواضيع حديثة في التدريب والتي من بينها: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التدقيق الداخلي.

وقد ترأس الاجتماع أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة ومسؤول قطاع التدريب في الجمعية الدكتور فهد مطلق الجافور، بحضور رئيس لجنة التدريب والتطوير في الجمعية طلال الأسد.

وقد حضر من شركة أصول للاستشارات والتدريب كل من: بلال عبد الجبار (المدير العام) و عبد القادر التلي (المدير الإقليمي) وأحمد الشمري (مدير دولة الكويت) وأوضح الدكتور فهد مطلق الجافور أن الجمعية ستعقد البرنامج التأهيلي لشهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية خلال الفترة من 26 أكتوبر 2025 وحتى 4 نوفمبر 2025 بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة أصول للتدريب والاستشارات.

وقال الجافور إن قطاع التدريب والتطوير في الجمعية شهد تطوراً كبيراً من حيث نوعية البرامج المقدمة والتي تلبى احتياجات العاملين في القطاعين العام والخاص وكذلك العمل على مد جسور التعاون مع الجهات الحكومية والشركات المتخصصة العاملة في مجال التدريب والاستشارات من أجل الاستفادة بالخبرات وتقديم محتوى جديد ومبتكر للعاملين في القطاع.

بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة والدكتور فالح العازمي الرئيس الفخري تفقد استعدادات افتتاح مكتبة "المحاسبين"



تفقد الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين يوسف العثمان التحضيرات الخاصة بافتتاح مكتبة الجمعية والتي تجرى على قدم وساق لافتتاحها خلال الفترة المقبلة. وقد رافقه، كل من : أمين الصندوق الدكتور فهد مطلق الجافور وعضو مجلس الإدارة عبد الله العيسى والدكتور فالح العازمي وعدد من أعضاء الجمعية. وأوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور أن المكتبة ستفتح أبوابها أمام الطلبة تخصص المحاسبة وطلبة الدراسات العليا والمهتمين بعلم المحاسبة من مختلف القطاعات. وبين أنه سيكون من حق الزائرين استعارة الكتب والاستفادة منها واعادتها للمكتبة

جامعة بوكسهل نظمت ورشة توعوية لطلبة التدريب الميداني



في إطار دورها التوعوي بأهمية المهنة، وتواصلًا مع العديد من الجهات الأكاديمية، زار ممثلين من جامعة بوكسهل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في 16 يوليو 2025، حيث قدمت كل من الأستاذة كارول بين والأستاذة ندى شالاتي ورشة توعوية لطلبة الميداني حول التخصصات الموجودة في الجامعة. وبين أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور أن الجمعية حريصة على تطوير وتعزيز قدرات طلبة الميداني في مختلف التخصصات وتعريفهم بها من أجل اختيار التخصص المناسب لهم. وأشار إلى أن الجمعية تقدم لطلبة الميداني العديد من الموضوعات التي تساهم في صقل قدراتهم واكسابهم العديد من المهارات في مجال المحاسبة والمراجعة.

في اطار تطوير علاقتها مع المنظمات المهنية الخليجية والعربية "صباح الجلاوي" التقى عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين البحرينية عبداللطيف محمود آل محمود



صباح الجلاوي:

– اللقاء تناول تجارب وخبرات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية المحاسبين والمراجعين البحرينية في مختلف مجالات تطوير المهنة

– الجانبان اتفقا على تعزيز التعاون فيما بينهما والعمل على الاستفادة من الخدمات التي يتم تقديمها

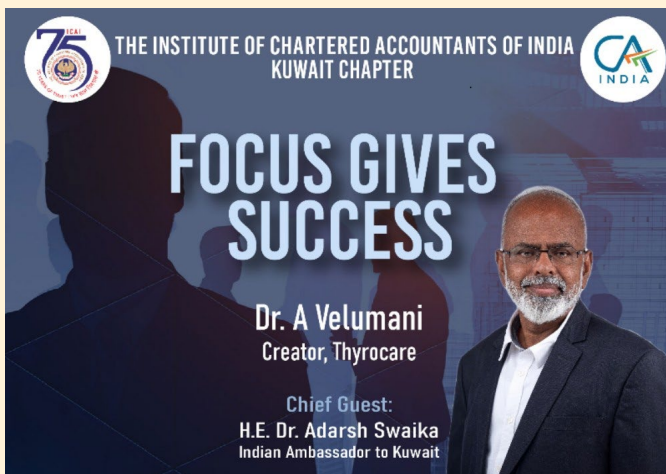
– تم تناول أهم البرامج والدورات التدريبية المهنية التي تقدمها المحاسبين لمزاولي المهنة

– الاجتماع تطرق للمراكز المهنية التابعة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ودورها في تعزيز وتطوير أداء مزاولي المهنة

حرصا منها على تطوير علاقاتها مع كافة المنظمات المهنية الخليجية والعربية في كافة مجالات المهنة، عقد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي اجتماعا مع عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق في جمعية المحاسبين والمراجعين البحرينية والشريك في خدمات التدقيق في شركة ارنست ويونغ - الشرق الأوسط عبد اللطيف محمود آل محمود الذي يزور الكويت حالياً. وقد حضر الاجتماع كل من: أمين الصندوق وعضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور/فهد مطلق الجافور ورئيس لجنة التدريب والتطوير طلال الأسد



نظمها المعهد الهندي لمددقي الحسابات في الكويت " المحاسبين " شاركت في ندوة التركيز يؤدي إلى النجاح



شارك رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي في الفعالية التي أقامها المعهد الهندي لمددقي الحسابات - فرع الكويت بعنوان التركيز يؤدي إلى النجاح.

وقد حضر الاحتفالية السفير الهندي لدى الكويت وعدد كبير من ممثلي البنوك والشركات العاملة في بيئة الأعمال.

وتأتي مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مثل تلك الفعاليات في إطار الاهتمام المتزايد من قبل الجمعية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع كافة المنظمات المهنية المحلية والإقليمية والدولية

في اطار دورها لنشر الثقافة المهنية وتعزيز التدريب الميداني "المحاسبين" نظمت تدريباً ميدانياً لـ 34 طالباً من "الدراسات التجارية"



واصلت مع كافة الجهات لنشر الثقافة المهنية، وتعزيز دورها في التدريب الميداني لطلبة المعاهد والجامعات، استقبلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، في 7 يوليو 2025، بمقرها 34 طالباً من كلية الدراسات التجارية لتدريبهم ميدانياً خلال الفصل الدراسي 2025/2024.

حيث تم تدريب الطلبة على استخدام الأنظمة واستخدام البرامج المعمول بها في الجمعية وذلك بغرض تزويد الطلبة بالمهارات وصقل قدراتهم.

وفي هذا السياق، أشار أمين الصندوق وعضو مجلس إدارة الجمعية والمسؤول عن البرامج التدريبية بالجمعية الدكتور فهد مطلق الجافور أن التعاون بين الجمعية وكلية الدراسات التجارية لتدريب الطلبة ميدانياً يأتي في إطار حرص الجمعية المستمر على تعزيز وتطوير قدرات الطلبة وتعريفهم بالبرامج المحاسبية التي تساهم في تعريفهم بمهنة المحاسبة وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل مستقبلاً.



"المحاسبين" شاركت في المؤتمر الدولي الثاني عشر لمنظمة البحوث المحاسبية الدولية في المغرب



تأكيداً لدور الجمعية في التواصل مع المنظمات المهنية بشكل مستمر لتبادل الخبرات ، شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر الدولي الثاني عشر لمنظمة البحوث المحاسبية الدولية في الفترة من 30 يونيو إلى 3 يوليو في المغرب . وشارك في المؤتمر ممثلاً عن الجمعية كل من : عضو مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة السابق راشد عوض الهطلاني ورئيس لجنة البحوث والدراسات في الجمعية الدكتور أحمد القطان . وقد التقى وفد الجمعية المشارك بكل من البروفيسور سمير الطرابلسي ونائب رئيس نقابة المحاسبين المغربية الدكتور أحمد الشهبي . ومثل الجمعية في هذا الحدث العلمي، رئيس لجنة البحوث والدراسات والمؤتمرات الدكتور أحمد القطان، حيث قدم بحثاً علمياً بعنوان: تعزيز أداء مجالس الإدارة من خلال المحاسبة السحابية: دليل من شركات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وتناول البحث أثر تطبيق أنظمة المحاسبة السحابية على تحسين فعالية وكفاءة مجالس الإدارة في اتخاذ القرارات في بيئة الأعمال الحديثة. كما شارك الدكتور القطان في مناقشة ونقد بحث علمي آخر بعنوان : استكشاف ديناميكيات خصائص لجان التدقيق وفشل الشركات: الدور المعدل لجودة التدقيق الخارجي ووظائف مجلس الإدارة في الشركات العامة البريطانية. وتضمنت المناقشة تحليل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق ومخاطر فشل الشركات، مع التركيز على تأثير جودة التدقيق الخارجي وتكامل ووظائف مجلس الإدارة. وتعكس المشاركة دور جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الفاعل في تعزيز الحضور العلمي الدولي وتمثيل دولة الكويت في أهم المؤتمرات المتخصصة في مجال المحاسبة والحوكمة.

"المحاسبين" نظمت "قواعد الحوكمة المؤسسية" وتعزيز الشفافية والاستدامة"



الأعمال باعتبار الحوكمة المؤسسية جزءاً لا يتجزأ من المتطلبات الرقابية لتحقيق الشفافية وتحقيق النزاهة والحفاظ على حقوق المساهمين في مختلف القطاعات.

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامجها التدريبي "قواعد الحوكمة المؤسسية وتعزيز الشفافية والاستدامة" في الفترة من 6 إلى 8 يوليو 2025.

وتطرق المحاضر الدكتور بدر الشلال إلى عدة محاور في البرنامج من بينها: مفاهيم الحوكمة المؤسسية، تطبيق الحوكمة في المؤسسات، أفضل الممارسات في الحوكمة، الأركان الأساسية للحوكمة، التحديات والمخاطر المرتبطة بالحوكمة، الحوكمة الرقمية وتأثير التكنولوجيا عليها وحوكمة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وأوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة ومسؤول البرامج التدريبية الدكتور فهد مطلق الجافور أن البرنامج يلبي العديد من الاحتياجات التدريبية للبنوك والشركات العاملة في بيئة

التحكيم التجاري لدول الخليج يطلق برامج التأهيل والاعتماد

مركز التحكيم التجاري
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
G.C.C COMMERCIAL ARBITRATION CENTRE



- المركز يمنح أعضاء جمعية المحاسبين خصماً قدره 20 % عند التسجيل في البرامج

- البرامج تتضمن برنامج إدارة جلسات التحكيم لتأهيل واعتماد المحكمين والزمالة الدولية وتأهيل الخبراء لهيئات التحكيم والقضاء

أعلن مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن برامج التأهيل والاعتماد للنصف الثاني من 2025 والتي تتضمن : برنامج إدارة جلسات التحكيم لتأهيل واعتماد المحكمين ، الزمالة الدولية في إعداد تقارير الخبرة وتأهيل الخبراء لهيئات التحكيم والقضاء والزمالة الدولية في التحكيم وتأهيل المحكمين.

وتبدأ تلك البرامج في 28 سبتمبر 2025 ، وتنتهي في 9 فبراير 2026.

وسيمنح المركز لأعضاء الجمعية خصماً قدره 20% من رسوم التسجيل عن كل متدرب يتم تسجيله في هذه البرامج من خلالكم.

وسيتم التواصل مع مركز التحكيم التجاري للراغبين بالتسجيل من أعضاء الجمعية من خلال أرقام الجمعية وبريدها الإلكتروني.

من أول سبتمبر وحتى نهاية ديسمبر المقبل ويقدمها خبراء متخصصون "المحاسبين" تنظم 6 برامج تدريبية مهنية متخصصة



وحتى الأول من أكتوبر المقبل.

وأوضح الجافور أن من بين البرامج التي حرصت الجمعية على تنظيمها برنامج الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي إصدار يناير 2024 ، مضيفاً أن برنامج منهجية عمل مكاتب والتفتيش والتدقيق للجهات الحكومية سيتم تنظيمة في الفترة من 26 أكتوبر وحتى 30 أكتوبر 2025.

فهد الجافور:

– البرامج تم تصميمها بشكل احترافي وتجمع بين الجانبين النظري والعملي

طلال الأسد:

– تلبية احتياجات العاملين في مجال المهنة بالقطاعات الحكومي والخاص

تأكيداً لدورها المتواصل والمستمر في التوعية والتثقيف بمهنة المحاسبة والمراجعة، واستمراراً في تقديم برامج ودورات تدريبية مهنية متنوعة ، تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الفترة من أول سبتمبر وحتى نهاية ديسمبر من العام الحالي عدداً من البرامج المهنية التي تلبي احتياجات في مجال المهنة.

وفي هذا السياق ، بين عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق ومسؤول التدريب في الجمعية الدكتور فهد مطلق الجافور أن تلك البرامج تم تصميمها بشكل احترافي لتلبي احتياج العاملين في القطاعات الحكومي والخاص وتسد النقص في عدة موضوعات تخص المحاسبين.

وأشار إلى أن الجمعية ستقوم بمنح الجهات الحكومية خصماً بواقع 30% في حال المشاركة بأكثر من 3 مشاركين من العاملين لديها.

وأضاف أن البرامج يقدمها مدربون محترفون متخصصون في الموضوعات التي يتم طرحها ، مضيفاً أن من بين تلك البرامج : مهارات التعامل مع الملاحظات والمخالفات التي ترصدها الجهات الرقابية وسيتم انعقاده من 21 وحتى 25 سبتمبر المقبل.

كما سيتم تنظيم برنامج أسس إعداد تقديرات مشروع الميزانية للجهات الحكومية ويتم تأسيسه في الفترة من 27 سبتمبر

محاسب مالي دولي معتمد CIFA



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية محاسب مالي دولي معتمد CIFA خلال الفترة من 28 أبريل إلى 28 مايو مع المحاضر/ تامر عبدالعاطي

مدقق داخلي مهني معتمد



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية مدقق داخلي مهني معتمد CPMA خلال الفترة من 27 أبريل إلى 20 مايو مع المحاضر روجير ربيع

الجمعية اختتمت برنامج إعداد مدرب "معتمد"



في إطار الاهتمام المتزايد من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بإعداد جيل من المدربين المعتمدين وتأهيلهم بشكل متكامل، اختتمت الجمعية برنامجها التدريبي إعداد مدرب معتمد، في الفترة من 18 إلى 22 مايو 2025.

محاسب مالي دولي معتمد لموظفي شركة أسيكو المجموعة



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأمريكية محاسب مالي دولي معتمد CIFA خاصة لموظفي شركة أسيكو المجموعة خلال الفترة من 27 أبريل إلى 27 مايو مع المحاضر تامر عبدالعاطي



عباس رضي رئيساً لمجلس إدارة المحاسبين والمراجعين البحرينية

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين البحرينية عن تشكيل مجلس إدارة جديد لها ممثلاً في : عباس عبد المحسن رضي رئيساً لمجلس الإدارة وجعفر حسن القبيطي نائباً لرئيس مجلس الإدارة وعبد اللطيف آل محمود الأمين العام ورئيس لجنة تنمية الموارد المالية وعبد الجليل علي العالي أميناً للسر وكلاً من دولة الملا وعلى عباس سلمان أعضاء مجلس الإدارة.

تشكيل مجلس الإدارة الجديدة لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنية



أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين اليمنية تشكيل مجلس إدارتها من : أمين محمد علي الشامي رئيساً لمجلس الإدارة والدكتور إبراهيم العواري أمين عام الجمعية ونجيب جار الله مسؤول مالي وخالد عبد الله قماشة مسؤول القيد والمتابعة وشؤون الضروع ومحمود الحدي مسؤول الشؤون الفنية وأنس أمين ابراهيم مسؤول الثقافة والعلاقات العامة وصادق سبعان مسؤول التقييم المهني ورعاية حقوق الأعضاء .

ومن المقرر أن يقوم مجلس الإدارة الجديد بزيادة التعاون وترسيخ العلاقة المتميزة بين الجمعية واتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وجميع الجمعيات والنقابات المهنية العربية.

"المحاسبين القطرية": برامج وورش تدريبية متنوعة



إختتمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الشهادة المهنية مدير الإمتثال المعتمد CCM والذي عقدته الجمعية في الفترة من 2025/07/27 وحتى 2025/07/31 حيث نفذته الجمعية لموظفي جامعة قطر وموظفي مختبر مكافحة المنشطات وآخرين، حيث تم تدريبهم على التعرف على هوية العملاء و التحقيقات المتقدمة في مكافحة غسل الأموال وتعريضهم بالعقوبات والحظر الدولي وكيفية تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال والأمتثال.

ونفذت الجمعية الورشة التدريبية "محاسبة المشتريات والمخازن" وذلك في 2025/07/27 بمشاركة مبادرة الميداني الثالثة عشر للمحاسبين والخريجين القطريين.

وشاركت الجمعية في حملة الوعي المالي "أموالي" والتي اطلقتها وزارة التنمية الإجتماعية والأسرة وقد ألقى الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس الإدارة ورشة تدريبية حول كيفية إدارة الأموال والموازنة الشخصية وذلك في 2025/07/30 ببيوت الشباب القطرية.

"المحاسبين السعودية": تعديلات على القواعد المنظمة لخدمة المحاسبة



المادة السابعة عشر: يجوز للمرخص له الذي شطب ترخيصه وفقاً للقواعد أن يطلب إعادة الترخيص بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ قرار الشطب وبيت المجلس أو من يفوضه في الطلب، وتتبع في إعادة الترخيص الشروط والإجراءات المقررة لإصداره. جدير بالذكر أن التعديلات الواردة أعلاه سيعمل بها بدءاً من تاريخ نشر القرار

أقر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بناءً على صلاحياته، وبعد التنسيق مع وزارة التجارة يعتمد مجموعة من التعديلات على القواعد المنظمة لخدمات المحاسبة. وتضمنت التعديلات المادة (الأولى) و (السادسة) و (السابعة عشر) لتكون على النحو الآتي:

المادة الأولى: حذف تعريف الوزارة، وإضافة تعريف مجلس الإدارة، والتعديل على تعريف الترخيص ليصبح (وثيقة تصدر من الهيئة، تتيح لمن صدرت له مزاولة المهنة وفقاً للشروط والضوابط المحددة بالقواعد).

المادة السادسة الفقرة (4): تنظر الهيئة في الطلب المستوفي لجميع البيانات والمرفقات، ويلتزم مقدم الطلب بسداد المقابل المالي للترخيص والذي يحدده المجلس. فيما نص تعديل فقرة (5) على تبت الهيئة في الطلب خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوم عمل، ولطالب الترخيص التظلم من قرار الرفض أمام المحكمة المختصة.

محمد حسونة رئيساً وسمير سحار نائباً

تشكيل مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية



عينه تعزيز مهنة تدقيق الحسابات، وكما شدد أعضاء المجلس على تكريس كافة الجهود لخدمة مصلحة الأعضاء.

وفي الختام، تتقدم الجمعية بخالص التهاني والتبريكات لأعضاء مجلس الإدارة الجديد، متمنية لهم التوفيق والسداد في أداء مهامهم وتحقيق تطلعات المهنة خلال المرحلة القادمة.

عقد مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية في 19 أغسطس 2025، اجتماعه الأول و عقب الانتخابات التي جرت خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، والتي شهدت مشاركة واسعة من أعضاء الجمعية، وخلال الاجتماع تم توزيع المناصب الإدارية على أعضاء المجلس وفقاً للنظام الداخلي للجمعية، وبما يضمن فاعلية الأداء وتكامل الخبرات لتحقيق أهداف الجمعية.

وقد جاءت التشكيلة الإدارية لمجلس الإدارة على النحو التالي: رئيس مجلس الإدارة: محمد أكرم" كاظم حسونة، نائب الرئيس: سمير باسيل سحار، وأمين السر سامي محمد دحبور، وأمين الصندوق أشرف خليل رزق، وأعضاء مجلس الإدارة أكرم نشوان وجمال عيسى الشايب وحسام وهاب وزباد اسحق بالي وسعد جلال التميمي وغسان محمد صوفان وعضو مجلس الإدارة نضال نيروخ .

وقد أعرب رئيس المجلس محمد أكرم كاظم حسونة، عن شكره لثقة أعضاء الجمعية، مؤكداً أن المجلس الجديد يضع نصب

ديوانية "المحاسبين" واصلت الانعقاد أسبوعياً



تنعقد ديوانية المحاسبين أسبوعياً بحضور الرئيس الفخري وعدد من أعضاء مجلس الإدارة وعدد من زوار الجمعية ، حيث يتم مناقشة كافة الموضوعات ذات الصلة بالمهنة وكذلك الأنشطة التي تنوي الجمعية إقامتها في المجالات المختلفة.

وتناقش الديوانية العديد من جهات النظر حيال قضايا المهنة ورؤى الحضور فيها وكذلك الحلول المقترحة لبعض القضايا التي تواجه مزاولة المهنة في بيئة الأعمال.

"المحاسبين" تهنئ يوسف النوف



يتقدم الرئيس الفخري
ورئيس وأعضاء مجلس إدارة
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
بالتهناني والتبريكات
للأستاذ / يوسف خالد زيد النوف
عضو مجلس الإدارة السابق
بمناسبة صدور مرسوم تعيينه
مديراً عاماً للإدارة العامة للجمارك
متمنين لسيادته التوفيق والسداد

38 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

(أبريل إلى يونيو 2025)

عبد اللطيف حسين البصري
احمد محمد صالح العتيبي
وليد خالد فهد العتيبي
شيخة وليد سالم الخليفة
بدر خلف عبدالله المطيري
حمود اسعد حمود الختلان
احمد حسين عبدالله تقوي
دانة مساعد القطان
فاطمة حسين حيدر
محمد نعيمش فرحان الشمري
حوريه محمد خليفة مبارك
حنين خالد الملا
محمد سلمان المطيري
علي عباس علي ندوم
سالم احمد صالح المجيبيل
خالد جاسم خليفة النصف
شيخه رياض عبدالعزيز الدعي
محمد عايد السرهيد المطيري
فواز مطلق الرشيد

فاطمة مهدي سيد ابراهيم
عائشة عبدالعزيز الكندري
يوسف نايف المطيري
فهد محمد ضيف الله شرار
طلال عدنان العويش
زهور حبيب عبدالرضا الفرج
هيفاء بدر زامل الزامل
احمد حامد احمد العوضي
لولوه صلاح احمد السابج
فجر ابراهيم عبدالله الخزام
ريانة عبدالرزاق المعجل
منيرة مصطفى سيد الرفاعي
فهد براكي يوسف الزنكي
بدرية محمد عبدالرحمن الدعي
احمد عايد العنزي
متعب محمد متعب الصانع
عيسى عبدالعزيز اسماعيل
سارة فيصل نوري الزايد
دلال على ابراهيم



مرحباً بالأعضاء الجدد



غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة في خدمة الإقتصاد الكويتي والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :

هاتف مباشر: + 965 22423666 + 965 22423555

بدالة: + 965 1805580 / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com